عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 88 / 16 شباط 2017

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

دير الزور
شارع المتحف المؤدي إلى الجسر العتيق - خلف عين المدينة

الافتتاحية

من حماة إلى صيدنايا

قبل أيام أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها الذي اشتهر بسرعة «المسلخ البشري»، والذي تحدثت فيه عن أوضاع المعتقلين المريعة في سجن صيدنايا العسكري، وعن إعدام ثلاثة عشر ألفاً منهم، على الأقل، إثر محاكمات شكلية. وبعد أسبوع على ذلك قالت Human Rights Watch إن قوات النظام نفذت هجمات بالأسلحة الكيميائية على الأحياء التي كانت تسيطر عليها المعارضة خلال معركة مدينة حلب منذ شهرين.

بالمقابل، ردت وزارة «العدل» في حكومة الأسد على التقرير الأول بأنه «عارٍ عن الصحة جملة وتفصيلاً»، لأن أحكام الإعدام في سوريا «لا تصدر إلا بعد محاكمة قضائية تمر في عدّة درجات»، ويشرف عليها قضاةٌ «مستقلون في عملهم ومحترمون». وتولى الراعي الروسي الرد على الاتهام الثاني قائلاً إن تقرير هيومان رايتس ووتش أعدّه «هواة»، وهو يدمر «السمعة المثيرة للجدل أصلاً» لهذه المنظمة.

من المعروف أن حقوق الإنسان شهدت تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، على صعد البلورة والتقنين والمنظمات، مما جعلها أحد المحاور البارزة للتفكير الحديث. وفي حين اندرجت في مواثيقها دول عديدة، وآمنت بأهميتها مجتمعات وشخصيات عامة كبرى؛ فإن قوى العطالة في العالم ما تزال ترغب في عرقلة العجلة وشدّ عربة البشرية إلى الوحشية التي دخلت، دون صدفة، في عنواني كتابين مختلفين للغاية؛ الأول هو «سورية: الدولة المتوحشة» للمستعرب الفرنسي ميشيل سورا، والثاني هو «إدارة التوحش» لأبي بكر ناجي، والذي يعدّ الدليل المنهجي الاستراتيجي لـ«دولة» داعش.

كتب سورا كتابه كدراسات منفصلة نشرها باسم مستعار في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، قبل أن تختطفه مجموعة مرتبطة بحزب الله ويقضي على يدها عام 1986، لتبقى هذه الأبحاث محل اهتمام نخبة من المعنيين، حتى تجرأت أسرته على جمعها في كتاب يحمل عنوان واحدة منها وأصدرته عام 2012، ليترجم إلى العربية مؤخراً. يتناول الكتاب وحشية نظام الأسد الأب في حماة، التي تمر ذكرى مجزرتها الفظيعة هذه الأيام، وفي سجن تدمر، الذي لا يمكن الحديث عن سجن صيدنايا دون استحضاره.

ثار السوريون على هذا كله، وهم يقاتلون التوحش على جبهتي النظام والتنظيم اليوم. ولأنهم كذلك فهم في سياق المثل الإنسانية العليا وقيم العصر الحديث، ولذلك سينتصرون ولو طال الطريق.

3 دير الزور بلا أدوية ولا لقاحات

5-4 سوق سوداء للأدوية السورية في تركيا

8 في مدارس كوباني.. الولاء قبل الكفاءة

9 مؤيّدو النظام في المناطق المحرّرة!

10 مهجّرو حلب الشرقية إلى مناطق النظام

11 بيت الأرامل.. مشهد من حياة النازحين الحلبيين في إدلب

14 فاضل السليم: حكاية مخبر وثائر ومجاهد

19 عمارة قبر حافظ الأسد وحراسه

من إصدارات داعش

دير الزور بلا أدوية ولا لقاحات

سمهر الخالد

دفعت ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية عاملين في المجال الطبي بدير الزور إلى الهجرة أو إلى ترك العمل، لكن ذلك ليس السبب الوحيد والأساسي لتردي الوضع الصحي، فهناك على الطرف المقابل ممارسات النظام الممنهجة، واستغلال تجار أدوية انفلات الضوابط وغياب الرقابة.

في دير الزور حالياً 12 مستودعاً لبيع الأدوية، بحسب صيدلي ترك العمل مؤخراً. لا تغطي تلك المستودعات احتياجات الأهالي في ظل الحرب، والتطورات الأخيرة على الحدود التركية، ومنع التنظيم السفر إلى خارج المناطق التي يسيطر عليها، وتضاف إلى كل ذلك ظروف راكمتها -منذ ثلاث سنوات- سياسات النظام تجاه المنطقة.

وقد حاول إعلامي يعمل في صفحة «إذاعة دير الزور الحرة» حصر أصناف الأدوية المفقودة من السوق والمشافي لمجلة «عين المدينة» فخرج بالقائمة التالية: (اللقاحات بشكل عام، وأهمها لقاحات الأطفال؛ علاج داء الكلب الذي تفشى في المنطقة منذ مدة؛ علاجات الأمراض السارية والمستعصية كالسل والتهاب الكبد B وC؛ خافضات الضغط؛ خافضات السكري؛ أدوية الربو؛ أدوية الكلى؛ أدوية مرض الناعور؛ الأدوية النفسية؛ أدوية الصرع؛ أدوية الأطفال، وبشكل خاص خافضات الحرارة)، وقد تسبب فقدان بعضها في وفيات عدة. ويضيف صيدلي، كان يعمل بشكل سري في دير الزور مع منظمات إنسانية، أن بعض هذه الأدوية متوافر على نطاق محدود وبأسعار مرتفعة جداً.

النظام وفقدان الأدوية

يفيد أحد مستوردي الأدوية، وهو صيدلي من دير الزور أيضاً، أن النظام بدأ منع دخول الأدوية إلى المحافظة بقرار أمني منذ الشهر الرابع 2014. وصادر أحد حواجزه في تدمر، في تلك الفترة، شحنة كبيرة للصيدلي كانت متجهة إلى المحافظة بموافقة وزير الصحة. يقول الصيدلي إنه اشترى تلك الشحنة مرة أخرى من الرقة بعد سنة، في وقت بدأ فيه النظام بحصر نقل الأدوية إلى المنطقة الشرقية عبر الطيران ليقصر توزيعها على مناطق سيطرته في المدينة، بينما يضطر التجار في الريف إلى نقلها من دمشق إلى حلب فالرقة بتكاليف ومخاطرة كبيرة، عبر طريق توقف في الفترة الأخيرة. ويخضع التجار، قبل القيام بتلك المغامرة التي قد تنتهي بمصادرة الحمولة، لعملية ابتزاز كبيرة تقوم بها المستودعات الرئيسية من خلال «التحميل»، بفرض أدوية غير مطلوبة، أو غير ذات فاعلية، على التاجر كشرط لبيعه الأدوية التي يريدها، بحسب أكثر من صيدلي وصاحب مستودع. وقد رافق قرار المنع غزو تجار الأدوية العراقيين السوق السوري، عارضين أرباحاً باهظة تصل إلى خمسة أضعاف السعر الحقيقي، ثم شحنها إلى بغداد والبصرة، مما يضطر أصحاب المستودعات والصيادلة في دير الزور إلى إعادة شراء الأدوية السورية من العراق، خاصة الأدوية الهرمونية النسائية، بأسعار خيالية.

في السنتين الماضيتين ظلت الأدوية تدخل من تركيا إلى الرقة ثم إلى باقي مناطق سيطرة التنظيم عبر مستوردين كبار. ويضيف كيميائي من دير الزور أن هؤلاء كانوا يتعاقدون مع شركات صينية أو هندية لصناعة أدوية مشابهة للأدوية السورية، تسمح تركيا بدخولها إلى أراضيها -بعد دفع الرسوم الجمركية- لكنها تمنع بيعها فيها. على أن تلك العملية توقفت منذ بداية معارك الباب من شهرين ونصف.

تنظيم الدولة وشح اللقاحات

أسهم أطباء وصيادلة وعاملون في المجال الإنساني والإغاثي، منذ تمدد التنظيم، في إدخال أدوية أمراض مزمنة إلى الأراضي التي يسيطر عليها، رغم أنه يمنع عمل المنظمات في العموم. بالإضافة إلى إدخال لقاحات الأطفال التي كانت ترسلها منظمات عالمية، كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، عبر منظمة الهلال الأحمر القطري أو وحدة تنسيق الدعم ACU وغيرهما. كان آخرها لقاح ضد الحصبة الألمانية، في الشهر السادس من السنة الفائتة. وجرت حملات التلقيح مع مضايقات مضاعفة من أمنيي التنظيم الذين ألزموا المتطوعين في الحملات على ملء استمارات مطبوعة بمعلومات تخص توجهاتهم السياسية وأوضاع وأماكن سكن أقاربهم. لكن عناصر ومؤيدين للتنظيم استثمروا حملات اللقاح في دعايتهم له، واعتبروها من ضمن مظاهر «التمكين»، بينما ظهرت تيارات داخله منع أصحابها أولادهم من تلقي اللقاحات واعتبروها من قبيل العبث، لأن «التداوي قبل نزول الداء هو اشتغال بأمر يُشكُّ في تحققه، وحصول ثمرته أمرٌ موهوم».

وسط هذه الظروف تشهد المنطقة إقبالاً كبيراً على المداوين بالأعشاب، الذين يحاكون تراث المنطقة وخرافاتها في طقوسهم. وقد واءم مشعوذون ممارساتهم القديمة مع أدعية دينية لتتناسب مع توجهات التنظيم الذي يلاحق السحرة ويقيم دورات لتعليم الرقية الشرعية.

أوصل النظام والتنظيم الأهالي وتجار الأدوية والعاملين في المجال الطبي إلى طرق شتى الأبواب للهروب من شبح المرض، لكن بطرق ملتوية. ويخشى الكثيرون أن تصبح هذه الطرق، مع الزمن، هي الطرق الرئيسية والوحيدة التي يسلكونها.

بينها مزوّرة.. سوقٌ سوداء للأدوية السورية في تركيا وتحذيرات: بعضها قد يؤدي إلى الموت!

مصطفى أبو شمس

اتسعت ظاهرة بيع الأدوية السورية بشكلٍ لافتٍ بين اللاجئين السوريين في تركيا، وخصوصاً في ولاياتها الحدودية كغازي عينتاب وأورفا وأنطاكيا. تباع هذه الأدوية في محالٍ تجاريةٍ للمواد الغذائية والخضار، وسط جهل الباعة بالتعامل معها وشروط حفظها، ما يؤدي إلى فسادها في أغلب الأحيان. وتجري هذه التجارة وسط غيابٍ تامٍّ لأيّ نوعٍ من الرقابة، وخصوصاً في بلد المنشأ، سوريا، ما فتح الباب لانتشار أدويةٍ مزوّرة.

أدويةٌ مزوّرة

أكد الدكتور «خالد. ح»، وهو طبيب داخليةٍ يعمل في أحد المستوصفات السورية في مدينة كيليس، أن انتشار الأدوية المزوّرة واضحٌ وعلنيٌّ وعلى مستوىً كبير. وأضاف متسائلاً: «من أين تأتي هذه الأصناف بعد أن فُقدت منذ زمنٍ طويل، أو دُمّرت المعامل التي كانت تنتجها، أو سُحبت من الأسواق لضررها بعد أن حظرتها منظمة الصحة العالمية؟!».

وأعطى مثالاً فقال: «توقف إنتاج شراب البيبي كالم في سوريا منذ أكثر من ثلاث سنوات، ونقط الميدرالين توقف إنتاجها منذ عام 2007. كما أن وزارة الصحة حددت أسماء 25 معملاً تعرّضت جميعها للقصف وخرجت عن الخدمة، ومع ذلك تنتشر أدويةٌ مصنعةٌ باسم هذه المعامل في تركيا وفي المناطق المحرّرة، ومنها الفولتارين وسيتامول تاميكو. فمن أين تأتي هذه الأدوية، أو بالأحرى من يصنعها وكيف؟».

وبسبب طريقة انتشار السوريين، وغياب جهاتٍ يمكن اللجوء إليها في حال ثبت ضرر أيّ دواء؛ فإنه من الصعب تتبع مضاعفات ونتائج انتشار هذه الأدوية. إلا أن السيدة ياسمين، التي تسكن في مدينة كيليس، قالت لمجلة «عين المدينة»: «هناك محلاتٌ سوريةٌ تبيع خلطاتٍ على أنها علاجٌ لبعض الأمراض الجلدية وحب الشباب، وبعد استخدامها زادت آفة حب الشباب عندي وانتشرت في وجهي بطريقةٍ غريبة. وعند مراجعة الطبيب تبيّن أن هذه المادة سبّبت حساسيةً كبيرةً للجلد ما أدى إلى ندباتٍ دائمة».

وتسهم صفحات مواقع التواصل الاجتماعيّ، باعتبارها المكان الذي يجد فيه السوريون ما تعوّدوا عليه في بلادهم، في الترويج لعددٍ كبيرٍ وأصنافٍ متعدّدةٍ من الخلطات والأدوية. وتستمرّ هذه الظاهرة في الانتشار رغم تحذيراتٍ يكتبها أطباء سوريون في الصفحات نفسها.

مهرّبو الأدوية المزوّرة، من هم؟

تعيش الصيدلانية «منال.ع» في مدينة مرسين منذ سنتين، وأكدت وجود أدويةٍ مزوّرةٍ تنتشر بين السوريين هناك، وقالت في حديثها للمجلة: «عند تذوقي نقط التيمبرا وجدت طعمها مرّاً كالعلقم في حين كانت تمتاز سابقاً بطعمٍ حلو. وفتحت كبسولة الماكسيبين، المفترض أنها من إنتاج معملٍ آسيا، فوجدت أن محتوياتها بودرة من الطحين والسكر».

واستغربت الصيدلانية الأسعار الرخيصة لكريمات البوهلي والإيديال، إذ تباع بأسعارٍ تقلّ عن ثلث أسعارها في السوق، وأضافت: «من الواضح، عند فحص هذه الكريمات بالعين المجرّدة، أنها غير متجانسة، كما أنها ذات رائحةٍ عطريةٍ لم تكن موجودةً في السابق». واللافت، بحسب ما تقول الصيدلانية، أن بائعي هذا الصنف يتبدلون كل مرّة، وأضافت: «ليس من السهل تتبعهم أو التعرّف إلى الذين يتاجرون بالأدوية المزوّرة».

سر رواج هذه الأدوية

استطلعت «عين المدينة» آراء العديد من السوريين من شرائح مختلفة، وخلصت إلى أن أسباب رواج هذه الأدوية، الصالح منها والمزوّر، يعود بالدرجة الأولى إلى معرفة السوريين بأسمائها، وثقتهم السابقة بفعاليتها، وإلى رخص أسعارها، إذ تصل في كثيرٍ من الأحيان إلى ربع أسعار نظيراتها التركية. ومن أبرز الأسباب أيضاً القوانين الصارمة لبيع الأدوية في تركيا، وحصر صرف الكثير منها بوصفةٍ طبيةٍ من المشافي أو من أطباء أتراك، وهنا تبرز مشاكل التواصل واللغة.

السيدة سعاد، ربة منزلٍ تقيم في كيليس، تقول للمجلة: «لا يمكننا الذهاب إلى المشفى في كلّ مرّةٍ ترتفع فيها درجة حرارة طفلي، فهناك نبقى لساعاتٍ طويلةٍ بسبب الازدحام أو البحث

عن مترجم، لذا أتوجه إلى أقرب دكانٍ وأشتري تيمبرا (نقط خافض حرارة للأطفال)، وتُحلّ المشكلة»، وتضيف: «نشتري نقط السيروم (قطرة أنفية للأطفال) مثلاً بثلاث ليراتٍ تركيةٍ من الدكاكين، بينما سعرها في الصيدليات 11 ليرة».

تجارةٌ مربحة

تتوافر الأدوية السورية في الكثير من محلات السمانة والخضار، وخصوصاً في الأحياء الشعبية من المدن التركية حيث يسكن عددٌ كبيرٌ من السوريين. ويقول ياسر، وهو صاحب دكانٍ في منطقة دوز تبة بمدينة غازي عينتاب: «هالني الطلب على هذه الأدوية فبدأت بيعها في دكاني. هناك إقبالٌ شديد، نصف أرباح الدكان من بيع الأدوية». اعترف ياسر أنه ليس صيدلانياً ولا خبيراً بالأدوية، إلا أنه أردف قائلاً: «أكتفي بأصنافٍ محددةٍ معروفة، مثل حبوب الالتهاب ومسكن الآلام وحقن الكريب، ومثل هذه الأدوية لا تحتاج إلى خبير».

على أحد رفوف دكانه لبيع القهوة في مدينة نيزب يضع سعيد مجموعةً من الأدوية، وعند سؤاله عن خبرته فيها قال: «كنت أعمل في صيدليةٍ لعشر سنواتٍ في مدينة حلب. وحين أتيت إلى هنا بدأت أساعد السوريين بشراء الأدوية من الصيدليات التركية لأني أعرف التراكيب العلمية، كما أعطي الحقن وبعض الإسعافات الأولية بشكلٍ مجانيّ. وشيئاً فشيئاً صارت هذا عملي هنا». وعن طرق حصوله على الأدوية يقول: «هناك الكثير من البائعين يأتون إلينا ويعرضون علينا الشراء. لا تتوافر معظم الأدوية ولكن هناك حوالي 100 صنف». وعدّد سعيد الأدوية الأكثر رواجاً؛ ومنها مسكن الألم البوفين، والمضاد الحيوي الماكسيبين، ومضاد الالتهاب غير الستيروئيدي ديكلون، وهو موجودٌ كحقن، ونقط المنوم ميدرالين، وخافض الحرارة تيمبرا، والسيتامول.

أثناء وجودنا لاحظنا أن معظم الذين دخلوا إلى محل القهوة الذي يديره سعيد كانوا يدعونه «دكتور» ويصفون له مرضهم. وعندما سألنا أحدهم عن سبب مجيئه قال: الأدوية التركية لا تنفع، وأسعارها مرتفعة».

من أين تأتي هذه الأدوية؟!

تأتي غالب الكميات عن طريق التهريب، وأكبر المنافذ من جهة مدينة كيليس المقابلة لمدينة اعزاز، والريحانية المقابلة لمدينة سرمدا. وهناك عددٌ من المهربين بينهم أتراك.

يعيش سامر. خ في ولاية كيليس منذ أربع سنوات، ويعمل في تجارة الأدوية وتهريبها. يقول: «هذه التجارة رابحة. منذ سنوات كان التهريب سهلاً فالحدود كانت أقل رقابة، ونعاني اليوم من صعوباتٍ كثيرة. ومع ذلك ازداد عدد الذين يعملون في تهريب الأدوية لتأمين لقمة العيش».

و يكمل :

«يقوم أحد أصدقائي في الداخل بشراء الطلبيات وإيصالها إلى المهرّب الذي يدخلها. النوع ليس مهماً، فهو يأخذ عن كل كرتونةٍ بوزن 20 كيلوغرام مبلغ 1000–1250 دولاراً، ولذلك نتجنب الأدوية ذات الأوزان الكبيرة كالشرابات ونكتفي ببعض أنواع الحبوب والمراهم والتحاميل المطلوبة في السوق». وعن مصدر شرائها يقول سامر: «نشتريها من مستودعات الأدوية في سوريا أو عن طريق الصيدليات».

علي الخالد سوريٌّ من مدينة الدانا لجأ إلى تركيا وسكن في الريحانية منذ 2014، وكان يعمل في التوزيع كمندوب لإحدى شركات الأدوية في سوريا. قال: «تفاجأت عند دخولي إلى تركيا بانتشار الأدوية السورية في الريحانية، ما شجّعني على العمل. في البداية كنت أشتري من التجار وأوزّع هنا، ثم تعرّفت على بعض الأشخاص الذين يأتون لي بالدواء من الأراضي السورية وأنا أبيعه هنا لتجار الجملة».

ويضيف: «صرنا نرى في الأسواق بعض الأدوية التي لا توجد حتى في الصيدليات السورية. لا أعرف من أين تأتي، في الغالب يصنعونها هنا في تركيا».

تجارة الموت

وعن مخاطر هذه الظاهرة يقول الدكتور شعبان، وهو طبيب اختصاصيٌّ يعمل في إحدى المنظمات في مدينة غازي عينتاب: «المشكلة قديمة. فمنذ كنا في سوريا والمريض يلجأ إلى الصيدلي لأخذ دوائه عوضاً عن الذهاب إلى الطبيب، ولكن الكارثة هنا أن هذه الأدوية توصف من قبل بائعين لا يعرفون مخاطر الأدوية ولا جرعاتها ولا ينظرون حتى إلى صلاحيتها».

ويكمل الطبيب: «لا ثقة لي بهذه الأدوية وطريقة حفظها ووصولها إلى أيدي المرضى. بعضها قد يسبّب آثاراً جانبيةً كبيرةً ولا يمكن أن توصف دون معرفة. فمريض الضغط، على سبيل المثال، لا يمكن أن تعطيه إبرة ديكلون لأنها تحوي على الصوديوم ما يؤدي إلى ارتفاع ضغطه في حال أخذها، ورغم ذلك تراها منتشرةً كعلاجٍ للكريب وتعطى دون دراية».

بينما يحذر الصيدلي أحمد. ح، الذي يعمل في مدينة الريحانية، من غياب الرقابة على المعامل السورية التي يقع معظمها في مناطق سيطرة الثوار ولا يقوم خبراء فيها بفحص معايير الجودة أو التعقيم أو الصلاحية. ويتساءل: «في السابق كانت تصل إلينا نشراتٌ دوريةٌ عن أدويةٍ لسحبها من الصيدليات لخللٍ في طريقة التصنيع أو زيادة الشوائب، فكيف يتم الأمر الآن؟». ويشير إلى أن «بعض الأدوية غير خطرة وآثارها الجانبية قليلة، كحبوب الالتهاب والسيتامول، ولكن الأمر تطور إلى بيع أدويةٍ نوعية».

دمج الطلاب السوريّين في التعليم التركيّ
بين الآمال والمخاوف

أحمد طلب الناصر

بعد مضيّ أكثر من أربع سنواتٍ على مراكز التعليم السورية المؤقتة جاء نبأ إيقافها وانتقال تعليم الطلاب السوريين إلى المدارس التركية وربطهم بمناهجها، وفق خطة «الدمج» التي كان وقعها على مسامع المعلّمين والطلاب والأهالي السوريين وقع الصاعقة بمجرّد إصدار التربية التركية قرارها. وبدأت حالات الخوف من المستقبل تسود بين المعلّمين بشكلٍ خاصّ، لا سيما وأن القرار تزامن مع إغلاق المراكز السورية وتحويل طلابها إلى المدارس التركية منذ بداية العام الدراسي الحالي.

أخذت تلوح في الأفق العديد من التساؤلات والاستفسارات حول مصير ومستقبل كلٍّ من المعلم والطالب على حدّ سواء. فالمعلّم السوري كان قد خضع لدورةٍ تأهيليةٍ في نهاية العطلة الصيفية الماضية نال في نهايتها الشهادة التي اشترطتها التربية التركية، مع منظمة اليونيسيف المسؤولة عن رواتب المعلمين السوريين، لتعيين الكوادر التعليمية والإدارية في المراكز. فصار السؤال الذي يلحّ على المعلمين هو: إن كانت التربية التركية قررت نقل الطلاب ودمجهم بالمنهاج التركي مستقبلاً فلماذا أجرت لنا تلك الدورة؟ وما هي تبعات الدمج على مستقبل معلّمي المنهاج السوري؟

توجّهنا بهذا السؤال إلى السيد «عبد الباقي»، مسؤول مديرية التربية الفرعية التابع لمنطقة «كجك شكمجي» في مدينة إسطنبول، أثناء لقائنا معه ضمن اجتماع لكوادر المراكز السورية في المنطقة، فكان الجواب: «يعمل المعلّمون السوريون في المراكز المؤقتة بصفة متطوعين، وما تقدّمه اليونيسيف لهم منحة وليس راتباً، أما الحكومة التركية فتقدّم التسهيلات الممكنة للمعلمين والطلاب للاستمرار في العملية التعليمية دون معوقات. وأدعو جميع المعلمين السوريين إلى تعلّم اللغة التركية هذه السنة للتقدّم إلى مسابقةٍ في العام القادم والترشح للتدريس في مدارس «إمام خطيب» والمدارس التركية الأخرى». وقد ألمح في نهاية حديثه إلى أن هذا العام هو الأخير بالنسبة إلى المراكز والتدريس بالمناهج السورية، دون تأكيد الموضوع.

وعلى العموم، تابع المعلمون أعمالهم في المراكز بعد صدور التعيينات وسط تخبّط وتباين الأخبار التي لم تنفِ أو تؤكّد استمرار التعليم وفق المنهاج السوريّ لسنواتٍ قادمةٍ أخرى.

وقبيل انتهاء الفصل الدراسيّ الأول لهذا العام، وضمن تنفيذ خطة الدمج، أقدمت التربية التركية على تغيير البرامج التدريسية ضمن المراكز المؤقتة، إضافةً إلى إلغاء مواد التاريخ والجغرافية والفلسفة من المنهاج السوريّ المتّبع، ومن ثمّ إلحاق 4200 معلّم تركيٍّ بتلك المراكز لتعليم الطلاب السوريين اللغة التركية وتهيئتهم للدمج لاحقاً، بعد أن بدأت بإلحاق تلاميذ الصف الأول منذ بدء العام الدراسي بالصفوف المدرسية الحكومية مع أقرانهم من الأتراك.

دورة التأهيل الثانية تزيد من آمال المعلمين

قبيل انتهاء الفصل الدراسي الأول، بداية الشهر الفائت، وبعد وضع برنامج الحصص الجديد وتوزيع المعلّمين الأتراك على المراكز السورية، فوجئ المعلمون السوريون بإعلان التربية التركية عن إجرائها دورة تأهيلٍ ثانية برعاية اليونيسيف، تبدأ أعمالها مع بدء العطلة الانتصافية وتنتهي بانتهائها. على أن تُجرى دورةٌ ثالثةٌ في منتصف الشهر الثامن من هذا العام، لينال بعدها المعلم السوريّ شهادةً تساوي، من حيث القيمة العلمية والأكاديمية، شهادة دبلوم التأهيل التربويّ، إذ يكون قد أتمّ حضور 240 ساعةً تدريبيةً خلال الدورات الثلاث. وقد كان لخبر الدورة وقعٌ طيبٌ على نفوس المعلّمين، فقد زاد من فرص استمرارهم في العمل التربويّ خلال السنة أو السنتين المقبلتين على أقل تقدير. ومع ذلك يبقى أمام المعلّم تجاوز عقبة تعلّم اللغة التركية بأسرع وقتٍ ممكن، لزيادة فرصه في التعيين ضمن المدارس التركية لاحقاً، خاصةً وأن دائرة الهجرة قد بدأت بشكلٍ جادٍّ بخطوات منح الجنسية التركية للكوادر العلمية السورية العاملة على أراضيها.

وبالعودة إلى دورة التأهيل الثانية، ففي اليوم الأخير منها، الذي كان مخصصاً لتقديم اختبار معلوماتها (الفحص)، فوجئ المعلمون قبيل أقل من ساعةٍ على تأديته بقرار إلغائه، وذلك لأخبارٍ تواردت حول

تسرّب الأسئلة المقرّرة في ذلك اليوم، على أن يتم الإعلان لاحقاً عن موعدٍ جديدٍ لتقديم الاختبار. ووسط حالة الارتباك والتخبّط التي سادت أجواء المراكز راحت التوقّعات والتحليلات الشخصية تأخذ أبعاداً متفاوتةً في تحميل المسؤولية لفريقٍ دون آخر في التسريب الحاصل والنتائج المترتبة عليه، ليعود القلق ويسيطر مرّةً أخرى على نفوس بعض المعلمين.

انعكاسات الدمج على الطلاب والأهالي السوريين

تباينت ردود أفعال أهالي الطلاب حول مسألة الدمج. ففي الوقت الذي أعرب فيه البعض عن قلقه وتخوفه من هذا القرار الذي طال حتى الآن أبناءهم في الصف الأول، استُقبل القرار بالترحيب من قِبل البعض الآخر، وخاصةً ذوي الدخل المحدود، نظراً لمجانية التعليم في المدارس التركية وعدم تمكنهم من دفع أقساط المراكز السورية، التي كان معظمها مأجوراً، أو المدارس الدولية. فضلاً عن الإسراع في تعلّم أبنائهم لغة الدولة التي باتوا يعيشون فوق أراضيها، إضافةً إلى لغتهم الأم، والحصول على الشهادة التي تتيح لهم الدراسة في جامعات تركيا والعالم مستقبلاً.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ المربّي «عليوي الذرعي»: «مشكلة ما يسمّى الدمج هو عدم وجود برنامج واضح ومحددٍ له. كما أن أغلب الطلاب السوريين الذين يتوجّهون إلى المدارس التركية يوضعون في صفٍ أقل بسنةٍ دراسيةٍ واحدةٍ على الأرجح. عندي ثلاثة أبناء في المدارس التركية؛ ابنتي الصغيرة في الصف الأول تشهد لها معلمتها أن مستواها أعلى من مستوى أقرانها الأتراك، علماً أنها درست في روضةٍ عربيةٍ وتتابع لها والدتها تعلم اللغة العربية بمنهاج الأول الابتدائي السوري، ولا تعاني من ضغطٍ أو صعوبةٍ في تعلم المناهجين، وكذلك الأمر بالنسبة لابنتي الثانية في الصف الثاني، التي سجّلتها في مدرسة تركية، فهي لا تعاني من مشاكل في التعلم رغم أنها درست الصف الثاني في مدرسةٍ سورية. أما ابنتي الثالثة، التي درست الصف السادس في مدرسةٍ سورية، وقد أجري لها اختبارٌ تم قبولها على أساسه في الصف السابع في مدرسة «إمام خطيب»؛ فهي تعاني من مشكلة اللغة وعدم قدرتها على استيعاب المحتوى باللغة التركية، فتجد صعوبةً بالغةً في الامتحانات وأثناء تلقي المعلومات».

وعن مهنته كمعلمٍ عبّر عن عدم ارتياحه حين استطرد: «أنا قلقٌ على فرصتي في التدريس في العام القادم أو الذي يليه. لا نعلم حتى الساعة ما تخبئه الأيام القادمة».

ماذا بعد الدمج؟

في الحقيقة، حتى هذه اللحظة، ورغم جميع ما يَرِد من أخبار، فإن مستقبل الطالب السوري في تركيا أضحى واضحاً أمام الجميع: الدمج الكامل خلال عام أو عامين على أبعد تقدير، ما يفتح أمامه أبواب الجامعات التركية دون عناء تعلّم اللغة كما حصل مع الذين سبقوه، لا سيما وأن لا حلّ قريباً يلوح في الأفق السوري.

وتختلف المسألة بالنسبة إلى المعلّم، فكل ما يحيط بمصيره يظلّ ضمن خانة التخمين والاحتمال والتأويل. فقرارات التربية التركية غالباً ما تصدر بشكلٍ فجائيٍّ ودون تمهيدٍ أو سابق إنذار، ما يفسح المجال أمام العديد من المدرّسين، وعلى الأخص مشرفي صفحات التواصل الاجتماعيّ، بلعب دور المفسّرين لخُطى التربية التركية. فالبعض يؤكّد ديمومة عمل المعلمين واستمرار عمل المدارس بمنهاج تركيٍّ سيتم تعريبه لاحقاً، والبعض الآخر يشير إلى نيّة الأتراك إبقاء المعلّم السوري، بعد دمج الطلاب، كمشرفٍ أو إداريّ، أو مرشدٍ تربويٍّ للطلاب السوريين لأنه خضع للدورات التربوية التي تؤهله مستقبلاً لذلك الدور. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأقرب في حال كانت نية الحكومة التركية الحفاظ على استمرار عمل المعلم السوري.

من خلال ما سبق نستطيع القول إن ملف التعليم السوريّ دخل عام 2017 ضمن خطط واهتمامات الحكومة التركية الجادة في احتواء أطرافه، لا سيما بعد تقديم العديد من الدول العربية الدعم المالي لتغطية طباعة الكتب وإنشاء أبنيةٍ مدرسيةٍ خاصةٍ بالسوريين مستقبلاً، كدولتي قطر والسعودية. إضافةً إلى الاتحاد الأوربيّ الذي تكفّل بدفع رواتب المعلمين الأتراك الذين جئنا على ذكرهم من المشرفين على تعليم اللغة التركية، ويبلغ مرتّب الواحد منهم 1000 دولارٍ أميركّي شهرياً.

من الدورات التأهيلية المقامة في غازي عنتاب

في مدارس كوباني.. الولاء قبل الكفاءة

ومسيرات في ذكرى ولادة أوجلان، وتأسيس حزبه، واعتقاله

قادر داوود

ارتبطت قضية التعليم في مدينة كوباني/عين العرب، مثلها مثل بقية المناطق ذات الأغلبية الكردية، بقضية اللغة، بوصفها حقاً من الحقوق الثقافية المسلوبة من الأكراد السوريين في ظل نظام البعث. وكان تعلم الكردية واحداً من المطالب التي نادى بها متظاهرو كوباني وقت كانت جزءاً من المشهد السوري الثائر ضد نظام الأسد. ونجحت المجموعات الثائرة في كوباني، إلى جانب مؤسسة تعليم اللغة الكردية وحمايتها szk -تأسست سراً في العام 2006- في افتتاح أول مركز لتعليم اللغة الكردية في حزيران 2011. وفي العام اللاحق أُدخلت الكردية كمادة ثانوية إلى المنهاج التعليمي في مدارس كوباني التابعة آنذاك لوزارة تربية النظام. وبالرغم من أن تعليم اللغة الكردية كان أحد الأهداف العامة لمعظم الأحزاب والقوى السياسية الكردية، إلا أن حزب الاتحاد الديمقراطي pyd استحوذ على هذا الملف في ظل صعوده بتسهيلات من نظام الأسد المنسحب، وفي إطار تنافسه مع تلك الأحزاب، قبل أن ينجح في تقييد حضورها إلى حدود دنيا وشكلية. لم تنقطع الصلة مع وزارة التربية بالرغم من نشوء مؤسسات تعليمية موازية برعاية pyd توّجت بولادة هيئة التربية والتعليم -تغير اسمها لاحقاً في كوباني وحدها إلى هيئة التربية- المنبثقة عن حكومة الإدارة الذاتية التي أعلنها pyd في كانون الثاني 2014. في النصف الثاني من ذاك العام، والأشهر الأولى من العام اللاحق، توقفت العملية التعليمية تقريباً في المدينة بتأثير الهجمات المدمرة التي شنها تنظيم داعش عليها. وبالرغم من التوسع الكبير في تعليم الكردية في المدارس إلا أنها لم تعتمد بشكل نهائي إلا في العام الدراسي 2015/.2016. ويعزى التأخر النسبي في هذا الإجراء إلى افتقار هيئة التربية إلى العدد الكافي من المعلمين الذين يتقنون الكردية قراءة وكتابة، فضلاً عما يستغرقه إعداد المناهج من زمن.

دفعت الحاجة إلى معلمين بهذه المواصفات، وكذلك السلوك المرتجل لمسؤولي هيئة التربية، إلى التساهل في المعايير الأساسية لاختيار المعلمين، فتحللت الهيئة من معيار الكفاءة العلمية بقبولها عشرات من غير الحاصلين على الشهادة الثانوية في المعهد الخاص بإعداد المعلمين الذي افتتحته. فكان بين هؤلاء من يحمل الابتدائية فقط، وأنيط قبولهم برغبتهم في أن يصيروا معلمين شرط اجتيازهم دورة لتعلم الكردية وتأهيلهم فكرياً وسلوكياً وفق أيديولوجيا حزب العمال الكردستاني PKK وهدى مؤسسه عبد الله أوجلان وعبر امتداده السوري pyd. حتى يكاد التركيز على «التأهيل الفكري والسلوكي» لطلاب المعهد أن يحوله إلى ما يشبه مدرسة إعداد حزبي. تخرجت الدفعة الأولى من المعهد خلال ستة أشهر، وعيّن الخريجون فوراً كمعلمين في مدارس كوباني وقراها. ويدير بعض المدارس اليوم شبان بالكاد تجاوزوا 20 عاماً، بدعم من أقرباء نافذين في الحزب. واستُبعدت كثير من الشخصيات التربوية الشهيرة عن التعليم بسبب ميولها السياسية، أو لمجرد الشك في أن ولائها للحزب ليس بما يكفي، أو لتبنيها رؤية تعليمية مختلفة عما يريده. وفي مرات طُرد بعضهم لأسباب مزاجية خاصة بمسؤولي الهيئة التي تترأسها اليوم نسرين كنعان الحاصلة على الشهادة الثانوية فقط، وتعمل تحت إمرة مباشرة من المشرف الأعلى على التعليم في كوباني المعروف باسمه الحركي NUDEM، وهو عضو كردي/تركي في PKK (كادروا) جاء من جبال قنديل شمال العراق.

> يقدر عدد سكان كوباني/عين العرب اليوم بحوالي 40 ألف نسمة. وتدير هيئة التربية فيها سبع مدارس ابتدائية وإعداديتين وثانوية واحدة. يقدر عدد طلاب الابتدائية بأكثر من (4000)، والإعدادية بـ(1300) والثانوية بـ(400) طالباً وطالبة. ويفوق عدد المدرّسين في هذه المدارس الـ(350) معلماً ومعلمة.

وتبدو المناهج التعليمية الجديدة المعتمدة للمراحل الدراسية الثلاث مبسطة ومجتزأة إلى حد كبير مقارنة بالمناهج الطبيعية في أي منظومة تعليم ناضجة. وأدى إدخال مواد دراسية جديدة عن حياة أوجلان في الابتدائية، وفلسفته في الإعدادية والثانوية، بحصتين أسبوعياً، فضلاً عن المسيرات والاحتفالات التي يساق إليها الطلبة إجبارياً في ذكرى أيام ولادة القائد وتأسيسه الحزب واعتقاله، ثم ما يتصل بذلك كله في كتب التاريخ الحديث؛ إلى تسييس التعليم وفق رؤية PKK وعقيدته الاجتماعية والسياسية. ويلحظ في المناهج أيضاً إهمال الفكرة القومية الكردية الواسعة، وحصرها تقريباً بمنتجات هذا الحزب الفكرية وأدبياته.

على هذه الحال، لن يكون مستقبل العملية التعليمية في كوباني -وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة PYD- مشرقاً، وسيفقد جيل كامل من الطلاب المنتسبين إلى منظومتها التعليمية فرصتهم في تلقي تعليم طبيعي يؤهلهم للالتحاق بمعاهد وجامعات معترف بها.

مؤيّدو النظام في المناطق المحرّرة!

صورة مؤرشفة لمدينة حارم

أبو محمد الإدلبي

تختلف الحياة في ريف إدلب الشماليّ قليلاً عن سواه من الأرياف السورية المحرّرة، فقد كانت هذه المنطقة أقل تعرّضاً لقسوة الهجمات البربرية والقصف المدفعيّ الهمجيّ لقوات النظام وميليشياته. ولذلك عاش ريف إدلب الشماليّ، طوال سنوات الثورة، استقراراً نسبياً وبأوضاعٍ أمنيةٍ معقولة، ما مكّن من إقامة بعض المشاريع الخدمية، من بناءٍ للمدارس والمستوصفات ومشاريع تأمين مياه الشرب وشبكات كهرباءٍ متواضعةٍ تلبي، نوعاً ما، الحاجات الأساسية للسكان. وقد تمّ تأمين الدعم الماديّ اللازم لهذه المشاريع من المنظمات أو من بعض المواطنين المقتدرين مادياً، ما أدى إلى استقرارٍ اقتصاديٍّ متواضعٍ تتوافر فيه كافة المواد الغذائية والحاجات الأساسية، وإن لم يمنع الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار الجنونيّ، كما في كل أنحاء سوريا. لكن ما ميّز الحياة هنا هو غنى الأفكار وتنوّع المواقف السياسية، من معارضةٍ شديدةٍ للنظام إلى تأييدٍ شديدٍ له. وما أسهم في ظهور هذه المواقف بشكلٍ علنيٍّ أو شبه علنيٍّ هو عدم وجود قبضةٍ أمنيةٍ شديدةٍ في معظم الأحيان، كما لعبت علاقات القرابة وتداخلها وقوتها دورها في هذا "الرخاء الديمقراطيّ". إذ تجد في البيت الواحد من هو موالٍ للنظام، وآخر متحمسٍ للثورة، ومن لا يعنيه الأمر.

ومما يثير الدهشة والاستغراب أن ريف إدلب كان من أوائل الأرياف التي خرجت بمظاهرات التعبير عن معارضة النظام، ومن أوائل من بدأ بالكفاح المسلح، وذلك لأسبابٍ كثيرة، منها الفقر والبطالة والهامشية التي كان يُعامل بها سكّان إدلب والقمع المديد الذي تعرّضوا له مدينةً وريفاً. إذاً... لماذا يؤيد بعض الناس فيها النظام المتوحش والظالم؟

يقول الشيخ أبو عبدو: "هناك عدة أسبابٍ تجعل قسماً من الناس يؤيدون النظام، منها ضعف ارتباطهم بالدين. فالمؤمن لا يقف مع الظالم الذي يقتل الناس ويستعبدهم ويهدم المساجد ويهزأ بالشريعة الإسلامية، متباهياً بذلك أمام الدول الغربية كي يقدم نفسه على أنه "محاربٌ للإرهاب وحامٍ للعلمانية"، أي للكفر!".

أما المحامي أبو سعيد فيرى أن "الخوف والجبن في أساس شخصيتهم وسلوكهم. فمؤيد النظام لا يمكنه إلا أن يكون عبداً، أي جباناً، وهو يخاف أن ينتقم منه النظام إذا انتصر، كما حصل في تجربة الإخوان المسلمين أيام حافظ الأسد".

وللدكتور حازم رأيٌ آخر، إذ يردّ على ما سبق بقوله: "من الظلم نعتُ جميع المؤيدين بالجبن أو بضعف الإيمان. إذ إن أهم سببٍ هو أن الثورة دامت لفترةٍ طويلةٍ لم تستطع خلالها تأمين فرص العمل للناس وإيجاد مؤسّساتٍ بديلةٍ عن النظام، لذلك تردد الكثيرون في الالتحاق بالثورة. إن ارتباط الناس بعملهم لدى النظام أمّن لهم لقمة العيش -ولو بشكلٍ متواضع- كي يستمروا متفرّجين أو مؤيدين، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التعب واتخاذ الموقف".

أما أبو الوليد، ناشطٌ سياسيّ، فيرى أن الأسباب السابقة مهمة، لكن الأهم أن نرى أن الكثير من شعبنا قد تردد ولم يحسم أمره، وكان أقرب إلى النفاق من خلال سيطرة مقولة "كنا عايشين" على فكره وسلوكه. وهذا سببه الجهل والخوف وغياب الحياة السياسية وسيطرة الدولة بأجهزتها القمعية على كل مفاصل الحياة.

أما أبو ملهم سراج الدين، باحثٌ سياسيّ، فيرى أن "الحرية -وهي الشعار الرئيسيّ الذي حمله الثوار- كلمةٌ تعبر عن المسؤولية والفعل وإرادة التغيير ودفع ثمنه، ولذلك تخيف الكثير من الناس الذين يرون أن العبودية والاستكانة والتصفيق لحكام الأمر الواقع لا تكلف شيئاً، وهم ليسوا على استعداد، لا نفسياً ولا جسدياً ولا فكرياً، للتمرد والعمل على خلق حياةٍ جديدة، مختلفةٍ وكريمةٍ وحرة، ولذلك استمروا في حياة العبودية يلعقون أحذية سادتهم لأنها تبقيهم في اطمئنانٍ شكليٍّ يعفيهم من أيّ مسؤولية".

ويرى أبو اصطيف، وهو قائدٌ في إحدى الفصائل العسكرية الثورية، أن من أهم أسباب ابتعاد عددٍ من الناس عن الثورة هو الممارسات الخاطئة لكثيرٍ من الثوار، إن على مستوى القيادات أو على مستوى الأفراد. إذ سقطوا في فخ الفساد وجمع المال الحرام وغيرها من الأمور التي أساءت إلى قدسية الثورة.

حاولنا أن نستعرض الآراء التي تلخص النقاشات داخل الأراضي المحرّرة حول تفسير هذه الظاهرة بموضوعيةٍ وصدق، ويبقى الموضوع غنياً ومفتوحاً للتحليل.

مهجّرو حلب الشرقيّة إلى مناطق سيطرة النظام
بين التصفية والسجن والإلحاق بجبهات القتال

ياسمين محمد

بعد أكثر من شهرين على خروج عددٍ يقدّر بـ90 ألفاً من أهالي أحياء حلب الشرقية نحو مناطق سيطرة نظام الأسد، نتيجة القصف الهمجيّ وإغلاق جميع أبواب النجاة؛ أخذ مصير الكثير من الشباب بين سّن الثامنة عشر وحتى الأربعين يتكشف، من إلحاقٍ بثكنات الجيش إلى تصفياتٍ ميدانيةٍ أو تغييبٍ قسريّ.

تقول أم ماجد إن عائلها خرجت من حيّ طريق الباب في 2016/12/2 إلى مركز الإيواء في منطقة جبرين حيث احتجزت الهويات الشخصية للتفييش. وفي اليوم التالي أخذوا ماجد وابن أخته. وعند سؤالها عنهما، بعد أكثر من عشر ساعات، أجابوها: «تمت تصفيتهما، فقد تبين أنهما من الجيش الحرّ». تقول أم ماجد، التي وصلت إلى الريف الغربيّ مع من تبقى من عائلتها: «ما عطوني الجثث لأدفنن. يمكن عبيكذبوا عليّ، يمكن هنن معتقلين بس بدهون يحرقولنا قلوبنا».

بينما تؤكد زوجة عبد الله، التي قدمت بصحبته نحو مناطق النظام من معبر جسر السنديانة في 2016/12/9، أنهم قتلوه بمجرد وصوله، فقد تعرّف إليه أحد العناصر عند مرورنا على الحاجز، وهو ابن حارتنا الشعار، وقال له: «جيت على رجليك»!

على غرار عبد الله وماجد مئات المفقودين من أهالي المدينة، يذكر أقاربهم أن قوات النظام صفتهم أو اعتقلتهم على المعابر أو في حملات المداهمة على الأحياء الغربية من حلب بعد أن سكنوا فيها.

من بقوا في بيوتهم أيضاً

تقول زوجة جهاد (35 سنة من حيّ الهلك وله 5 أطفال): «عندما دخل الجيش لم نخرج. بقينا في البيت حوالي شهر، قاموا خلاله بتوزيع الإغاثة ولم يضايقنا أحد». وفي 2017/1/3 قامت عناصر من قوات النظام باقتحام بيت جهاد واصطحابه إلى جهةٍ مجهولة، ولم تفلح كل محاولات زوجته في العثور عليه.

ولم يكن حظ وليد (50 عاماً)، الذي يملك دكاناً في حيّ سيف الدولة، أفضل. بعد أن رفض الخروج مع أبنائه الثلاثة في الحافلات بعد سريان الاتفاق بإخراج المدنيين من حلب، وآثر البقاء في بيته ودكانه مع زوجته. يقول محمد، أحد أبنائه الذين نزحوا إلى الريف الغربيّ، أن والده قال لهم: «أنا كبير بالسنّ، وما عليّ شي. ما بدّي أترك بيتي ليسرقوه». ولكن لم يمض أسبوعٌ واحدٌ على دخول قوات الأسد حتى اعتقل الأب في 2016/12/29، وما زال مجهول المصير حتى الآن.

الشباب إلى الثكنات العسكرية

قالت السيدة فاطمة إنه خلال عبورها نحو مناطق النظام من معبر بستان القصر، بصحبة شقيقيها (25 و29 عاماً)، احتجزتهما قوّات النظام، لتفاجأ باتصال أحدهما بعد أسبوع وإخبارها أنهما ألحقا بصفوف جيش الأسدً. في حين حاول الشابان أحمد وعلي، اللذان سكنا في حيّ الأشرفية بعد قدومهما من حيّ الميسر، الهروب إلى الريف الشمالي ولكن حاجز الـ pkk اعتقلهما وسلمهما لقوات الأسد التي ألحقتهما بإحدى الجبهات، حسبما يقول والدهما الذي يحاول جاهداً تدبير أمر انشقاقهما.

من جهته أكد لنا الحاج أبو محمد، الذي كان في مركز إيواء جبرين، أنه شاهد الكثير من الشبان متوسطي العمر يتم أخذهم من جبرين وإلحاقهم بالخدمة العسكرية. وأكد أن «العناصر كانوا دائماً يتوجهون إلينا بالحديث، في مركز الإيواء الذي قضيت فيه تسعة أيام، بأن على الشباب مساعدة الجيش والالتحاق بالثكنات العسكرية لتحرير المدينة من الإرهابيين على حد قولهم».

لم تسلم النساء

قالت السيدة سعاد (25 عاماً) لـ«عين المدينة» إنها احتجزت عند عودتها إلى بيتها في حيّ مساكن هنانو بعد أن نزحت إلى حيّ السريان حيث سكنت عند أقربائها. وعندما أرادت الاطمئنان على بيتها فوجئت عند وصولها إليه بأحد عناصر الجيش يطلب منها الذهاب معه إلى حاجزٍ في حيّ الزبدية. وفي قبو أحد المباني قام ضابط مخابراتٍ بالتحقيق معها: «سألوني عن زوجي وأخي، وأعطوني معلوماتٍ دقيقةً عنهما. استمرّ التحقيق لثلاث ساعات، بعدها أخلوا سبيلي وطلبوا مني العودة بعد يومين».

عادت سعاد لتفاجأ هذه المرّة بطلب المحقق منها التعرّف، من خلال الصور، على بعض المقاتلين الذين كانوا يقطنون في حيّها، وسؤالها عن أماكن وجودهم حالياً، وإن كانت تعرف أيّ معلوماتٍ توصل إليهم: «لم أستطع إنكار معرفتي ببعض أصحاب الصور. طلب المحقق مني أن أتصل إن رأيت أحدهم في حلب الغربية، كما عرض عليّ العمل معهم».

أخلوا سبيل سعاد ليطلبوا منها العودة بعد أسبوع، ولكنها اتخذت قرارها بالهرب إلى الريف الشماليّ حيث تسكن الآن في مدينة اعزاز: «لا أعرف كيف نجوت. كنت واثقةً أنهم سيعتقلونني إذا لم أصبح مخبرة».

« بيت الأرامل»

مشهدٌ من حياة النازحين الحلبيين في مدينة إدلب

مريم أحمد

أم علي - خاص عين المدينة

وجدت أم علي وابنتها أمينة (24 عاماً)، من حيّ الشعار بحلب، نفسيهما أرملتين بين ليلةٍ وضحاها، فقد استشهد الأب والزوج بصاروخٍ واحد. بكلماتٍ يجللها ألم فراق الزوج المعيل والأب الحنون قالت أمينة: «تمنيت أن أرافق جثمان زوجي إلى المقبرة، تمنيت أن أدفنه مرّةً واحدة».

إثر تعرّض أحياء حلب الشرقية، نهاية العام 2016، لهجومٍ عنيفٍ من قوات النظام والطائرات الروسية والميليشيات الطائفيّة؛ أجبر الثوار على القبول بإخلاء الأحياء المحاصرة. فخرج 45 ألف مدنيٍّ برعايةٍ أممية، وكانت مدينة إدلب وريفها ملاذ الكثير من العائلات، بعد أن أمضى المئات أياماً عديدةً في العراء، لا سقف يؤويهم ولا ملجأ من موجة البرد التي تزامن اجتياحها البلاد مع أيام نزوحهم المريرة.

أجبرت أمينة وأطفالها الثلاثة على النزوح إلى مدينة إدلب مع أمها، الأرملة والأم لأربعة أولاد. لم يكن تأمين سكنٍ في مكانٍ ليس مألوفاً من قبل أمراً سهلاً. وبشقّ الأنفس استطاعت أم علي تأمين منزلٍ في «حارة الكسيح»، مكوّنٍ من غرفةٍ وملحقاتها، أطلق الجيران عليه اسم «بيت الأرامل» أو «بيت أيتام حلب». بالكاد تتسع الغرفة لساكنيها، وهي مظلمةٌ يتسلل إليها نور النهار من نافذةٍ صغيرة، بينما يمضون ليلتهم على ضوء شمعاتٍ وضعت على الأرض التي تكسو نصفها سجادةٌ رثّةٌ أحضرها لهم الجيران مع بعض الأشياء البسيطة التي يمكن أن تشعرهم بشيءٍ من الدفء، والقليل من بطانيات الإغاثة التي بالكاد تشعر بوزنها.

تقول أم علي بلهجة العاجز: «لم يكن الخوف من قصف الطيران، والحصار الذي يضيق يوماً بعد يوم، سبباً لترك المكان الذي أبصرته عيوننا منذ الصغر. فقد تعودنا سماع صافرة الإنذار ومشاهدة القتلى والجرحى من المدنيين. تحلينا بالصبر لمواصلة الحياة المريرة رغم نزيفها، لكن الخوف من انتهاك الحرمات وكشف الأعراض والتشفي ممن خرج عن السيطرة امتلكني، وخصوصاً بعد فقد الزوج، وكما يقال «كسر ظهري».

رغم تنقل أم علي بين أحياء حلب هرباً من توغل النظام، والأرض تنحسر من تحت قدميها بالتدريج، تمسكت أثناء نزوحها ببعض الذكريات التي ورثتها عن زوجها، محاولةً الحفاظ على آخر ما تبقى. لكن الأوضاع المفروضة خلال النزوح منعتها حتى من حمل ملابس الصغار، ما دفعها مكرهةً إلى حرق الملابس وممتلكاتها الشخصية. تشارك ابنتها في الحديث وهي تذرف دموعاً تأبى التوقف: «احترق قلبي مرتين؛ الأولى لعدم رؤية زوجي والثانية عندما أجبرت على ترك بيتي والنزوح من حلب»، وراحت تكرّر: «تمنيت أن أدفن زوجي مثل كل الناس؛ تحول جسده إلى أشلاءٍ وكل يوم يعثر الجيران على جزءٍ منه بين الركام. راح وتركني مع ثلاثة أولاد، لا أعرف كيف سنعيش».

أما علي (19 عاماً) فيصف رحلة الخروج من حلب: «تعرّضنا لمواقف لا نحسد عليها من ضربٍ وشتائم، لكن أكثر ما آلمني هو أحد عناصر النظام الذي أخرج عضوه الذكري أمام عيون الجميع محاولاً استفزاز الرجال العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم وإذلالنا.. تمنيت حينها أن أقتله أو أن أقتل نفسي، لكن أمي حاولت تهدئتي بكلمات التسكين: «اصبر يا ابني، مو طالع بالإيد شي. أنت عندن ما بتسوى غير طلقة». ضربت جبيني بقوةٍ وأغلقت عيوني متحسراً من عجز قيدني». أنهى حديثه وهو يفرك وجهه بيديه المتشنجتين: «لله وحده المشتكى». يبحث علي عن عملٍ في مدينةٍ يكاد ينعدم العمل فيها ليعيل أمه المفجوعة بوالده وإخوته الصغار وأخته الفاقدة للزوج والأم لثلاثة أطفال.

أما أم حسن الجاسم، التي نجت مع عائلتها من هول القصف، فلم تسلم من حرقة فراق ابنها الشاب الذي استشهد بالقصف على حيّ الزبدية بحلب. وفي البيت الذي آوى العائلة من جديدٍ في إدلب، ولم يكن سوى قبوٍ مظلم عليك أن تشغّل المصابيح في وسط النهار لتبصر طريقك فيه، تقول بكلام متقطع: «ليت العمر لم يمتد لأشاهد الباصات الخضر تقلنا خارج أرضنا.. ساعاتٌ طوالٌ من مسيرة سفرٍ لم تنقطع للحظةٍ فيها دموع الحزن وآهات الحسرة.. مع زوج تأزم وضعه الصحيّ مع غياب علاج القلب، وابنةٍ تحتاج إلى الرعايةً الخاصة لأنها ولدت «منغولية». خرجنا من حلب بلباسنا، والآن لا نعرف كيف سنمضي الأيام القادمة مع انعدام الدخل وصعوبة العثور على عملٍ يناسب زوجي. نواجه المجهول وننتظر الفرج والحلّ».

أم علي وأمينة وأم حسن أمهاتٌ يتوقعن في أيّ لحظةٍ تصاعد الأوجاع، لكن أملهنّ لا ينقطع بالعودة إلى المنزل الذي يحتضن الذكريات.

«الدولاوية»

علي خطاب

GETTY IMAGES

مع مرور الأيام يتسع الشرخ في صفوف المناصرين الإعلاميين لتنظيم الدولة الإسلامية، الأمر الذي لم تخفه قنواتهم وصفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ. ويبدو هذا الشرخ على أشده بين فئتين؛ يمكن تصنيف إحداهما في تيار السلفية الجهادية الذي ينهل التنظيم من قاعدته النظرية جزءاً كبيراً من شرعيته، على أن هذه الفئة أصبحت نمطيةً قياساً بالفئة الثانية التي تطلق على نفسها اسم «الدولاوية» (مفردها دولاوي)، في إشارةٍ إلى انتمائها إلى دولة التنظيم أو دفاعها عنها ومناصرتها لها.

يعدّ «ترجمان الأساورتي» أبرز الأمثلة لما يسمّى «الإعلام المناصر»، الذي يضم مجموعةً كبيرةً من الحسابات التي تحمل أسماء حركية في الغالب، تنشط للدفاع عن تنظيم الدولة في وجه خصومه والترويج له. ويفضل غالبيتهم برنامج تويتر لكنهم، بعد حملات إغلاق حساباتهم عليه، أصبحوا ينشطون على برامج أخرى كالتليغرام، يعتبرونها بمثابة «معسكرات تدريب الأنصار»، للتوجه بعدها إلى «جبهة تويتر»، كما يسمونها، حيث ينشط السلفيون الجهاديون والسلفيون في العموم. وهؤلاء من يكترث لهم الإعلام المناصر أكثر من سواهم، مستعملاً معارك التنظيم، والحرب التي يشنها التحالف عليه، وإعلانه تطبيق الحدود، وقطيعته مع الجميع، في المواجهات الإعلامية التي يخوضها الفاعلون في الإعلام المناصر، ويتوجهون بها إلى متابع مفترض متحيّر من مواقف قيادته أو مما يجري حوله، وسط كل التعقيدات على الساحتين السورية أو العراقية. وأقل من ذلك، يتوجه الإعلام المناصر إلى متابعين ناقمين في الخليج، ثم في العالمين العربيّ والإسلاميّ، يؤمنون بالإسلام كمرجعيةٍ للعمل في المجال العام. لذلك ليس من المستغرب أن يسمّي مناصرٌ حسابه «حرر عقلك»، أو يقدّم آخر نفسه بعبارة «في بلاد التخلف قد تحاكم بتهمة حيازة عقل»، في وقتٍ تبدو فيه دولة التنظيم في نظر هؤلاء في أقصى درجات البساطة، محققةً للمثال المتخيل.

الدولاوية كما يرون أنفسهم

يدرك الدولاوية أنهم منبوذون اجتماعياً، وقد يكون ذلك أحد أسباب ترويجهم للتنظيم المنبوذ كذلك. ويتمسكون بكونهم «غرباء» (بالمعنى الذي يشير إليه حديثٌ مشهورٌ للرسول) لإضفاء هالةٍ رمزيةٍ على وضعهم الاجتماعيّ والنفسيّ. ويعبّر عن ذلك أحدهم بقوله «منبوذون لأن صاحب الحق منبوذ». وفي هذا المجال يقدم الأكثر خبرةً للمبتدئين، وللأصغر سناً، نصائح حول التعامل مع وضعهم الجديد في أوساطهم الاجتماعية بعد تبني أفكار التنظيم، ويمنحونهم ما يشبه الدعم النفسيّ لمواجهة الجوّ العامّ دائم النيل من دولتهم، كما في إحدى التغريدات الرائجة «لا تحزن حين تسمع شتم أهلك لداعش، اتركهم يشتمونها ويلعنونها، وتحترق أعصابهم وهم يطعنون فيها، فإن الله قد صرف ذلك عنها... فليس هناك شيء اسمه داعش».

تعدّ قنوات «ناشر سياسي» على التيليغرام نافذةً لأمهر المناصرين وأكثرهم حرفية. ويقدم المسؤولون عنها أنفسهم على أنهم مجموعة أكاديميين ومختصين مناصرين للتنظيم يعملون تطوعاً، ويحاولون استقطاب كفاءاتٍ في مجالات البرمجة والعمل الإعلاميّ والكتابة للعمل معهم، ويستعملون للوصول إلى ذلك فكرةً ملتبسةً بالدين، تعتمد على تحريك الشعور بلوم الذات وتأنيب الضمير، تتلخص في دفع المتابعين إلى بذل المكن والمتاح للتعويض عن تخلفهم عن القتال إلى جانب التنظيم. لكن هذا لا ينفي تلقي مبالغ ماليةً مقابل ذلك العمل، الأمر الذي يظهر من خلال المكافآت التي يخصصها القائمون على «ناشر» لقاء بعض الخدمات التي تصل إلى الاغتيالات! كما في عملهم الذي يتطلب مبالغ كبيرة، كبثهم بدلاً من إذاعة البيان التابعة للتنظيم، بعد أن أغلقت منذ حوالي شهرين.

الدولاوية والسلفيون الجهاديون

اشتهرت الكثير من الحسابات المناصرة، فضلاً عن الأساورتي، كأبو أمينة وأويس الخلافة، من داخل الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم أو من خارجها. ويشارك مريدوهم في نشر تغريداتهم التي تتسم باضطراب اللغة والأفكار، ويسيطر عليها الاستفهام الاستنكاري والسخرية ممن يتهم التنظيم بالتابعية للنظام أو لإيران أو لأميركا، وتحفل بالمصطلحات النابية الخاصّة التي تنال خصومهم «حمير العلم، خنازير الصحوات،

المخانيث، المفاحيص..». ويحاول أصحاب هذه الحسابات الترويج لانتصارات التنظيم ومنجزاته، وتسليط الضوء على تناقضات «جبهة الجولاني»، كما يسمونها، وتحالفاتها مع الفصائل الأخرى ومقارنتها بالتنظيم، والسخرية من إعلامييها، والتهجم على رموز الجهاد العالميّ، كالمقدسي والظواهري، الذين يطلقون عليهم لقب «يهود الجهاد»، ويدعون إلى قتل بعض الشخصيات الدينية، ويشيرون أحياناً إلى أحداثٍ أو قراراتٍ أو معارك سيخوضها التنظيم. ويتابعهم المريدون على النهج ذاته لكن مع الكثير من المبالغة والكذب، الأمر الذي يظهر حين يقرّعهم مشاهيرهم في العلن وينصحونهم بالالتزام بأخبار وكالة أعماق الرسمية.

فيما يبدو السلفيون الجهاديون المناصرون للتنظيم أكثر هدوءً واتزاناً وتحفظاً، يسلكون أسلوب «المناقشة والمناصحة» مقابل أسلوب المناكفات الخاص بالدولاوية. وفي حين ينظر الأخيرون إلى المخالفين على أنهم «مرتدون»، ينظر إليهم السلفيون الجهاديون المناصرون على أنهم «ضالون». ويركز السلفيون الجهاديون في حساباتهم على تعليم «العلوم الشرعية»، ويمارس بعضهم الإفتاء، وتظهر آراؤهم أقل قطعيةً وحماساً من آراء الدولاوية، ويلجأون -في بعض الأحيان- إلى الرد عليهم بشكلٍ حادّ، كما غرد أحدهم منذ أيام: «شلة مراهقين أغبياء يشوهون منهج وعقيدة دولة الإسلام. والله إن الدولة بريئة منهم ومن كل شخص يكفر المسلمين».

الدولاوية وأتمتة «العلوم الشرعية»

تقف معرفة الدولاوية بالإسلام عند حدود كلمات قادة التنظيم التي يشيرون إليها في إحالاتهم واستشهاداتهم، كما في كلام للأساورتي يقول فيه «لا تنصر الدولة بالكذب الرخيص... قال الشيخ أبو عمر البغدادي: والكذب وحيٌ شيطانيٌّ رخيص». بالإضافة إلى إلمامهم بالبوسترات والإنفوغرافات التي يجهد إعلاميو التنظيم لتبسيط المعارف الإسلامية فيها بانتقائيةٍ واضحة، مركزين على ما يدعم توجهاته من المرويات والآراء التي يعتمد عليها لدعم شرعيته وقوانينه. يدرج كل ذلك تحت عنوانٍ فضفاضٍ هو «ما لا يسع المسلم جهله»، وتدخل فيه العقائد والعبادات والمعاملات. ويعدّ التنظيم أهم تلك الأمور الإيمان والولاء والبراء، بحسب رؤية ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وسيد قطب، إلى جانب الحضّ على الجهاد وحجاب المرأة والزكاة. وقد عبّر عن ذلك أحد الدولاوية بحصره العلم الشرعيّ بمكتبة الهمة التابعة للتنظيم، المتخصّصة في نشر الجداريات والمطويات والمرئيات والإعلانات الدعوية، وبمجلة النبأ التي تنشر نشاطاته.

وقد دفع كل ذلك سلفياً جهادياً مناصراً للتنظيم، هو أبو الهيجاء النجدي، إلى القول إن «دولة الخلافة ليست دليلاً على مشروعية المسائل الشرعية، الدليل هو القرآن والسنة ثم الإجماع والقياس».

لكن ذلك لم يمنع من عودة بعض السلفيين الجهاديين إلى التنظيم كمرجعيةٍ في مسائل حساسةٍ لاقت الكثير من الاستهجان، حتى وصل الشك إلى المناصرين أنفسهم. ويأتي حرق البشر أحياء على رأس المسائل التي أثارت الجدل إثر حرق الطيار الأردنيّ معاذ الكساسبة. فبعد أن عرض النجدي ذاته الأحاديث التي تحرم الحرق والحوادث التاريخية التي استعمل فيها، أشار إلى أن الإصدارات تمرّ من خلال شرعيّي التنظيم قبل أن تخرج إلى العلن. وقد اضطرت «هيئة البحوث والإفتاء»، التابعة للتنظيم، أن تنشر أخيراً فتوى تجيز التحريق، تداولتها الكثير من الحسابات لأيام.

العقلية

الدولاوية خليطٌ غير متجانس من المناصرين، لأسبابٍ تبدأ من الإيمان الشخصيّ ولا تنتهي بإغاظة الخصوم وتخويفهم. على أن الحماسة المفرطة قاسمٌ مشتركٌ بينهم كشف عن نفسه في مناسباتٍ مختلفة، عبر ردود أفعالٍ شخصيةٍ متسرّعة، قبل أن يوضح السلفيون الجهاديون المناصرون «موقف الإسلام» أو موقفهم منها. كما ظهرت تلك المشتركات في ردود الدولاوية على السلفيين الجهاديين وسواهم. ويستطيع المتابع وسط هذه الفوضى تلمّس عقليةٍ خاصةٍ أكثر فاعليةً من كونها مجرّد دافعٍ دينيٍّ محتمل، تظهر خصوصاً في التعامل مع قضايا تخصّ «المرأة» و«شخصية القائد».

وكمثالٍ على الموضوع الأول تداول الدولاوية رسالةً ادعوا أنها من امرأةٍ في حلب، تطلب فتوى تبيح لها الانتحار خوفاً من الاغتصاب، عندما كانت قوات النظام تشن حملتها الأخيرة على الأحياء الشرقية للمدينة قبل خروج الفصائل منها. وردّ مناصرون على الرسالة بالتحريض على الانتحار، رغم أن سلفيين كانت لهم مواقف مخالفة استناداً إلى فتاوى نشروها، لكن ذلك ظل ذا تأثيرٍ محدودٍ في جوٍّ عامٍّ يحاول نفي المرأة أبعد، ويحرّم حتى مناصرتها للتنظيم، استناداً إلى كلام لمنظّره تركي البنعلي: «النساء لا مناصرة لهن».

أما في الموضوع الثاني ففي محاولةٍ لقراءة سبب سقوط منبج غرّد أحد المناصرين أنه «عندما تسيطر على الشخص القياديّ المحنك عملية الانتقام من مارع: كان العدناني يصب جام غضبه على مارع، ولا يرى غير اجتياحها بتفريغ القرى المحيطة بمنبج لذلك». لكن الدولاوية شنوا هجوماً منقطع النظير على المغرّد، في وقتٍ استعملوا فيه صورة العدناني بعد موته كأيقونة، حتى علّق أحدهم أن ذلك «تشبه بالنصارى في تمجيدهم للمسيح».

يمور الإعلام المناصر بالخلافات والتناقض حول كافة المستجدات، كما تصطدم آراء المناصرين كثيراً بالمواقف التي يعلنها التنظيم في ما بعد حول بعض الوقائع والإشكاليات. ويتخذ الدولاوية الآراء التي تروج بينهم كفتوى تعبّر عن توجه التنظيم، في ظل سكوته عن الكثير من القضايا من جهة، وحاجة تابعيه إلى مرشدٍ من جهةٍ أخرى، حتى يمكن تشبيه أثر التنظيم على أتباعه في هذا المجال بولاية الفقيه.

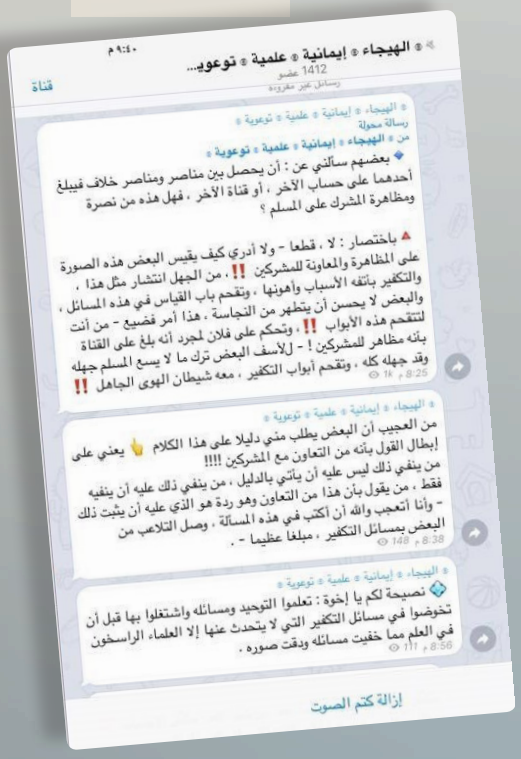

فاضل السليم
حكاية مخبر وثائر ومجاهد

فاروق حماد

في محطته الأخيرة، انتسب المحامي فاضل محمد السليم إلى ما يعرف بـ«قوات سوريا الديمقراطية»، قادماً من رتبة قاضٍ في تنظيم داعش، وقبلها جاء إلى داعش من جبهة النصرة، إثر عضويةٍ في المجلس الوطني المعارض، ممثلاً للحراك الثوري عن «المجلس الأعلى لقيادة الثورة». وقبل الكل كان السليم بعثياً مخلصاً للنظام وعضواً عاملاً في صفوف حزبه.

في رحلته الطويلة تلك متنقلاً بين جماعات متناقضة، ظل المحامي الشاب رابط الجأش جسوراً لا يرف له جفن من حياء أو خجل بُعيد كل انتقال. كان انخراطه المزعوم في مظاهرات مدينة الحسكة، أيام الثورة الأولى، ثم ادعاؤه أنه يدافع عن المعتقلين في المحاكم، سبباً لشهرته المحلية آنذاك، التي لم تلبث أن اتسعت إثر إعلانه الاستقالة من حزب البعث ومن نقابة المحامين. وجاءت حكاية توقيفه القصيرة جداً في فرع الأمن العسكري، وإدراج اسمه في قائمة المعتقلين التي تنادي بحريتهم صفحات حقوقية وثورية على موقع فيسبوك، لتكرسه كواحد من نجوم الحراك، رغم التشكيك الذي أبداه كثيرون من أبناء الحسكة في حقيقة اعتقاله وفي دوره الفعلي في المظاهرات المندلعة حينها في حي غويران. فقد قال بعضهم إن فاضل كان يصور خلسة ومن أمكنة آمنة فقط، ويرسل المقاطع إلى مشاهير من معارضين معروفين وشيوخ تلفزيونيين ستكون لهم أدوار لاحقة في صعوده. بل يؤكد بعض من اعتقل من أبناء الحسكة أن «محاميهم» السليم ليس الا مخبراً عتيقاً زرعته المخابرات العسكرية في جسم الحراك، ونجح في تصدره.

في صيف عام 2012 وخريفه كان السليم مرابطاً شبه دائم في مكاتب المجلس الوطني السوري المعارض في مدينة إسطنبول، متملقاً الرجال النافذين فيه، ليضمن عضويته في صفوف المجلس عند توسعته. وحين سافر إلى الدوحة، حيث انعقد المؤتمر الخاص بهذه التوسعة، غيّر السليم هيئته إلى الزي العربي بالكوفية والعقال والثوب الأبيض والعباءة ليناغم الهوى القطري المؤثر آنذاك في صعود المعارضين السوريين وهبوطهم. لاحقاً، وبعضويته تلك، وبتزكيات خاصة من شيوخ وازنين منهم الراحل محمد علي الصابوني، انخدعوا جميعاً بالمحامي المتدين الثائر، صار السليم مستلم الأموال الأول من المجلس وغيره لمحافظة الحسكة بأجسامها الثورية المشكلة والآخذة في التشكل آنذاك، ما فرض حضوره في مشهدها العام. وفي الوقت الذي كانت فيه كتائب الجيش الحر النظيفة تصارع الجوع وندرة الذخيرة والسلاح كان السليم يهب جبهة النصرة في الحسكة 10 آلاف دولار كل شهر، حسب ما قال خالد سعود أبو سليمان، القائد في صفوفها في مدينة رأس العين وقتها، مدافعاً عنه أمام من اتهمه بأنه لص وعميل للنظام. وبين تركيا وسورية كان السليم يتغير من ثائر ببنطال الجينز إلى مجاهد بالزي الأفغاني، مقيماً في مقرات الجبهة وراكباً سياراتها برفقة الأمراء والقادة. ولم تحُل إسلاميته المزعومة، ولا طائفيته، دون مد الجسور وحيازة ثقة «علمانيين» كبار في المعارضة، فتنعم بالسفر من دولة إلى أخرى، قبل أن يرشحه منذر ماخوس لورشة تدريبية للمحامين عن جرائم الحرب في فرنسا، فآثر البقاء لاجئاً هناك بعد انقضائها. ثم لم يلبث أن ضعف أمام ميله الأصلي نحو الأقوياء، فعاد إلى تركيا فسورية مبايعاً تنظيم داعش أول العام 2014، بصحبة خالد سعود ابن قريته الأم الفدغمي -على نهر الخابور جنوب الحسكة- المتهم بتصفية عشرات مقاتلي الجيش الحر. وكما في كل المرات السابقة، تمكن فاضل السليم، الذي غيّر اسمه إلى «أبو المغيرة الهاشمي» كناية عن «نسبه الحسيني»، من الترقي في صفوف داعش ليصير قاضياً في محكمتها الإسلامية في مدينة الشدادي. وورد اسمه في الصحافة التركية كواحدٍ من وفدها المفاوض للنظام على عقد صفقة ليسلّم الأخير مدينتي تدمر والسخنة لداعش مقابل مواصلة تصدير النفط إليه.

في حلته الراهنة، ديمقراطياً في صفوف الإدارة الذاتية الكردية وقواتها، بُعيد تسوية وضعه بوساطات من وجهاء عرب تابعين لها، ينزع السليم ورقة التوت ما قبل الأخيرة عن عوراته. إذ لن يكون انتماؤه الحالي إلا مؤقتاً، تمهيداً لعودته إلى جذره الأصلي في حضن النظام. وهو من ترعرع فيه ابناً لأحد سائقي حسين حسون، محافظ الحسكة آنذاك (ثم وزير عدل)، متنكراً -مثل أبيه- لمن ناهض النظام من أبناء الفدغمي في ثمانينات القرن الفائت، ومسبحاً بحمد الأسد وولاته.

عظمة يتناهشها الكلاب

في الوقت الذي كان «مؤتمر فندق الريفييرا» يدشن ما سيسمى بمنصة بيروت التي ستعلن «مقام» بشار الكيماوي خارج التداول الدولي، و«انتهاء الحرب على النظام» على ما قال لؤي حسين، كان النظام المذكور يعيد نصب تمثال حافظ الأسد في قلب مدينة حماة، في ذكرى تدميرها قبل 35 عاماً على يد صاحب التمثال.

بكر صدقي

لا تقتصر مهمة منصة حزب الله هذه، فقط، على التشويش على وفد المعارضة في مفاوضات جنيف المرتقبة في العشرين من الشهر الحالي، بل تتجاوز ذلك لتنضم إلى حملة التيئيس الكبيرة التي انطلقت، بعد سقوط حلب، لإقناع الناس بموت الثورة وعودة سيطرة النظام على سوريا. وترمز إعادة تمثال حافظ إلى مدينة حماة إلى نوعية المستقبل الذي ينتظر السوريين في حال استتب الأمر من جديد للعصابة الحاكمة: نسخ التجربة الأسدية بعد انتصاره الكاسح على حماة في العام 1982، بحيث تتحول الكارثة التي تعرّضت لها المدينة إلى أمثولة تضبع السوريين «إلى الأبد». كل سوريٍّ متهمٌ وتحت الطلب حتى تثبت «براءته». أي بعكس القاعدة القانونية المعروفة. ولا يأمن أيّ سوريٍّ على نفسه أو عائلته أو أمواله إلا برضى النظام وأجهزته وشبيحته.

ومن زاوية النظر هذه، يمكن اعتبار تقرير منظمة العفو الدولية المنشور حديثاً بعنوان «المسلخ البشري» الذي وثق إعدام 13 ألف شخص في سجن صيدنايا حتى نهاية العام 2015، دليلاً مستقبلياً للسوريين، في حال استعادة النظام سيطرته على سوريا، وأداةً لضبعهم، إذا أخذنا بنظر الاعتبار غياب أيّ إرادة دولية لمحاسبة بشار الأسد وصحبه المتهمين بإعطاء الأوامر لمرتكبي الفظاعات التي يحفل بها تقرير الأمنستي.

لا أعني بالطبع أن هذا ما قصده معدو التقرير، بل هم أرادوا أن يوثقوا أفعالاً تدخل في إطار الجرائم ضد الإنسانية، من شأنها سوق الجناة، بأيديهم أو بأوامرهم، إلى قفص المتهمين في المحاكم الدولية. المقصود أن النظام الذي اعتاد، منذ اغتيال الحريري، على الإفلات من العقاب، ولا يخشى شيئاً اليوم في ظل الحماية الروسية وغض النظر الدوليّ الأوسع، ستخدمه تقارير من هذا النوع ليقول للسوريين من خلالها «هذا هو المصير الذي ينتظركم»، على رغم إنكاره لكل ما ورد في التقرير. فالإنكار هو ردة الفعل الطبيعية للمجرم أمام أيّ محكمة، في حين يعرف النظام أن السوريين يعرفون أن ما ورد في التقرير ليس إلا جزءاً صغيراً من الفظاعات التي يرتكبها كل يوم في السجون ومراكز الاعتقال وخارجها على السواء. وهذا ما يريده بالضبط. أي أن يعرف السوريون أنه مجرمٌ سفاح، لا رادع يردعه عن أيّ شيء، فيعودوا عبيداً كما كانوا قبل ثورتهم العظيمة.

هل هذا ممكن؟ هل يمكن تكرار تجربة انتصار النظام على سوريا في 1982 وتحويله السوريين إلى عبيدٍ مرّةً أخرى؟

هذا ما يأمله النظام وقاعدته الضيقة من الموالاة التي رأت في الثورة خطراً وجودياً على ذاتها. يغريهما بذلك أن كل الدمار الذي ألحقاه بسوريا، مجتمعاً وعمراناً ودولةً، قد مرّ بلا حساب أو عقاب، على رغم أنه كافٍ لإسقاط عشرة أنظمة. فخلافاً للشائع من أن المعارضين راهنوا على الخارج، النظام وموالاته أكثر رهاناً بعد على ذلك الخارج. ليس فقط الدول الحليفة كإيران وروسيا، بل أكثر من ذلك: الدول المعادية، أو المعتبرة كذلك. لذلك نرى كيف يحتفي إعلام الممانعة بأيّ اختراق من تلك الجهة: وفودٌ برلمانيةٌ غربيةٌ أو إعلامٌ غربيٌّ أو تصريحاتٌ الساسة الغربيين التي تعبّر عن إمكانية إعادة تأهيل النظام واستعادته لشرعيته، أو عن تفضيله على «الإرهاب» باعتباره أقل سوءاً منه.

لا أحد يهتم بالسوريين أنفسهم، فيتساءل عما إذا كانوا سيقبلون بالعودة إلى نظام الاستعباد. قد يبدو هؤلاء هم الحلقة الأضعف في التأثير على مصيرهم ومصير بلدهم، لكن ما تغيّر فيهم، خلال سنوات الثورة والحرب، كبيرٌ جداً بما لا يسمح بتكرار تجربة ما بعد 1982. وربما أهم عناصر هذا التغيّر الكبير هو اكتشافهم أن صمتهم على كارثة حماة لم يجنبهم مصيرها. قد لا يعرف معظم السوريين اليوم ما الذي يمكن عمله في هذه الشروط الأسوأ على الإطلاق، لكنهم بالتأكيد يعرفون ما يجب ألا يفعلوه: القبول بالعبودية مرّةً أخرى.

سوريا اليوم «عظمةٌ في فم كلب» على ما قال شاعرها الجميل الراحل رياض الصالح الحسين، تتناهشها دولٌ وميليشياتٌ ومنصاتٌ وكلاب. قد لا تصبح كما أراد لها السوريون، لكنها بالتأكيد لن تعود «سورية الأسد» مرّةً أخرى.

Reuters

في أسباب انتشار التيار الإسلاميّ بين فصائل الشمال السوريّ ومحدوديته في الجنوب

د. محمد العمار

اختلفت ديمغرافيا القوى التي تمثل الثورة[1] في الجنوب السوريّ عنها في الشمال، حيث انجلت الصورة الأخيرة للقوى المسيطرة اليوم عن لونٍ إسلاميٍّ تغلب عليه القوى التي تصنّف بحسب النظام العالميّ كقوىً متطرفة، في حين ما زال الجيش الحرّ يعتبر القوة رقم واحد في الجنوب، من حيث العدد والعدة والحضور الجغرافيّ وعلى مستوى الحاضنة الشعبية، رغم ما يشوب حركة عناصره من مظاهر عدم الانضباط أحياناً، في حين تعيش الحركات الإسلامية حالة ضمورٍ وتراجع.

دواعش[2] الجنوب في حصار بعد الامتداد المفاجئ الذي نجحوا فيه صيف عام 2015، وتتفاقم حالة تراجعهم في ظل تنامي ميلٍ كارهٍ لهذا التوجه بعد عملياته الوحشية وما تخللها من ممارساتٍ ضد أسرى وعناصر الجيش الحرّ. وفي تصوري فإن ما يطيل عمر هذا الوجود هو انعدام العقيدة القتالية -في ما يتعلق بهذه المعركة- لفصائل الجيش الحرّ، ونقص جدية قادته، وعدم وعيهم لمخاطر استمرار هذا الوجود والنزيف المستمرّ الذي يمثله، ودوره في تدهور الروح المعنوية لعناصرهم وما يمكن أن يترتب على ذلك من عقابيل على الثورة والمنطقة.

كذلك فإن جبهة النصرة، التي شهدت قمة تألقها في السنوات الماضية، تعاني تراجعاً ملحوظاً في أنحاء كثيرةٍ من درعا، خاصّةً في المناطق التي كانت تعدّ حواضرها وحواضنها الرئيسة. وقد صبّ هذا النزيف الذي عانت منه النصرة في طاحونة الدواعش لدى الناس الأكثر حماساً واستعجالاً، حتى بداية المعارك حيث توقف. وكذلك عانت النصرة من النزيف لصالح الجيش الحرّ لدى الذين تمكنوا من رؤية الهوة الواسعة بين الشعارات التي ترفعها الجبهة وممارساتها المنغمسة في أوحال الواقع وملابساته. كما أن فريقاً ثالثاً اتخذ قرار العمل الحرّ أو المشاركة المستقلة الكيفية في المعارك دون أن يتبع أيّ فصيل، وكثيرٌ من هؤلاء اتخذ هذا الموقف إثر مشاركة النصرة في قتال لواء شهداء اليرموك قبل أن تتضح صلته بداعش.

وليست حركة أحرار الشام أحسن حالاً، فقد عانت هي الأخرى من التراجع والضمور، رغم أن المشاعر العامة أقل عدائية تجاهها مقارنة بالدواعش والنصرة.

ما نريد قوله إن اللون الإسلاميّ، خاصة المتطرّف منه، لم يتمكن من صبغ المشهد العام في الجنوب كما هو في الشمال. وإذا كان لطبيعة المنطقة الجيوسياسية تأثير في ما يتعلق بإيقاعات العمل العسكريّ، ونوعية المعارك، وتوقيتها، واتجاهاتها؛ فإنه مما لا شك فيه أن هذا لا يؤثر كثيراً على البنية الأيديولوجية. فالفصائل التي أحدثت الفرق الأكبر في ما يتعلق بانشقاقات الجهد الثوري وبعثرته في الشمال لها امتداداتٌ وحضورٌ في الجنوب، لكنها رغم ذلك لم تتمكن من التحول إلى قوةٍ قادرةٍ على السيطرة على الساحة وشغل البيئة العسكرية والأيديولوجية في المنطقة الجنوبية كما حدث في الشمال، حيث تبين الخرائط العسكرية تبدل حضور الجيش الحرّ من رقمٍ وحيدٍ يشغل الساحة كلها إلى وجودٍ متآكلٍ قارب حدود الانقراض قبل عملية درع الفرات. وحدث هذا التضاؤل لصالح القوى التي تصنّف متطرفة، بل إنها من لعب الدور الأساسيّ في هذا التآكل. ففي الوقت الذي حدد فيه النظام الجيش الحرّ كعدوٍّ أساسيٍّ يجب التخلص منه لحصر المعركة بين جيشه وبين الفصائل الإسلامية، كي يعزز سرديته في أنه يقاتل التطرّف؛ لم تتردد هذه الفصائل في قتال الجيش الحرّ والاستيلاء على مواقعه وموارده كلما أمكنها ذلك بذرائع مختلفةٍ ومختلقةٍ لم تعدمها يوماً. وهكذا وجد الجيش الحرّ نفسه أمام عدوّين توحدت مصالحهما ضده.

وأعتقد أن اختلاف الصورة في ما يتعلق باللون الإسلاميّ بين شمال البلاد وجنوبها يعود إلى الأسباب التالية:

-طبيعة التدين في المجتمع الريفيّ في درعا، حيث ينتشر نوعٌ من التدين الطقوسيّ البسيط غير المسيس، المدين أساساً إلى نوع من رجال الدين متواضعي التحصيل العلميّ، الذي يقتصر على فقهٍ العبادات وبعض القرآن، ووظيفتهم إقامة الشعائر والطقوس، مقابل أجرٍ ماديّ، في مجتمعاتهم الصغيرة، وليست لهم همومٌ أبعد من القيام بهذه الوظائف الصغيرة والحصول على جعالاتهم القليلة، مقارنة بما يمكن أن يحصل عليه امثالهم في مجتمع المدينة. ولذلك فإن كل الذين تمكنوا من تحصيلٍ علميٍّ معقولٍ من أبناء درعا عاشوا في مدينة دمشق، فمن معظم قرى درعا توجد أسماءٌ في الحقل الدينيّ لها حضورٌ

متميزٌ في دمشق[3] وهم بالكاد يُعرفون في قراهم.

-طبيعة جماعة الإخوان المسلمين كحركة ركّزت على البيئات المدينية المحافظة ولم تشتغل كثيراً على الأرياف، بل نشطت في الحواضر التاريخية المعروفة، في مدن الوسط السوري دمشق وحمص وحماة وحلب وإدلب إلى حدٍّ ما. وتمكن ملاحظة هذا التشوه الفظيع في نشاط الحركة الأم من خلال ملاحظة اللوحة الاجتماعية الدينية في مصر، فرغم أن جماعة الإخوان تسوّق نفسها كحركة بعثٍ إسلاميٍّ فوق وطنية، ورغم حضورها الكثيف في الساحة السياسية المصرية في العاصمة وبعض الحواضر الكبرى، فإن مدارس تحفيظ القرآن في الصعيد تفتقر إلى المعلمين إلى درجة أن يتولى رجلٌ مسيحيٌّ هذا الأمر[4]، كما يوجد في الصعيد مسلمون لا يعرفون قراءة الفاتحة[5]. كذلك فإن الحضور السلفيّ الذي تلا الفورة النفطية كان له تأثيرٌ محدود، فجلّ الذين حملوه من الخليج عمالٌ محدودو التأثير.

-أحداث الثمانينيات وما خلفته من ضغينة طائفية وجروح غائرة في الوجدان الجمعيّ في المناطق الشمالية. فقد كان للحربِ الطائفية التي قادها (الجيش) في القرن الماضي، وما ارتكبه من مجازر وأعمال تنكيل وحملات إذلال -بما يشبه إلى حدٍّ بعيدٍ ما حدث في عموم سوريا بعد ثورة 2011 – أعظم الأثر في تغذية الشعور الطائفيّ. فقد كان معظم قادة الجيش من لونٍ طائفيٍّ واحد، وعاملوا مواطنيهم معاملةً تتصل بالانتقام الطائفيّ أكثر بكثير مما تتصل بدواعي الأمن وضروراته. ولم يحدث ما يشبه هذا الأمر في درعا، فقد كانت الحوادث الأمنية محدودة، واقتصرت أساساً على المدينة وبعض الحواضر، وطالت أساساً جيل الثمانينات الجامعيّ وبعض الأسر. أما القمع فقامت به أجهزة الأمن، ولم يتدخل الجيش ولم تحدث المشاهد التي شهدها الشمال. الدور الآخر الذي لعبته أحداث الثمانينات هو أنها هجّرت النخب والكفاءات في الشمال، ومع عودة هذه النخب بعد الثورة، ومع ما تمتلكه من القدرة على التأثير وما تحمله من نزعةٍ إسلاميةٍ بحكم البيئة التي كانت تعيش فيها، والذاكرة التاريخية التي تحملها؛ كل ذلك أسهم في تغليب اللون الإسلاميّ، وخاصةً السلفيّ الجهاديّ، في الشمال، والذي يعتبر التيار التكفيريّ تطوراً عنه يختلف في الدرجة وليس في النوعية.

-التباين الطائفيّ كثيف الحضور في الشمال السوريّ، والذي تتخلله مظلوميةٌ تاريخيةٌ تلبس اللباس الطائفيّ بين سكان المدن والأرياف، رغم أن هذه المعاناة كانت تمتد على كل الجغرافيا السورية، فقد وجدت في درعا على سبيل المثال: حيث البكوات والأغوات ملاك الأرض يأكلون جهد الفلاحين. لكن غياب الاختلاف الطائفيّ بين المدن والأرياف لم يخلف مثل هذه المظلوميات بين السكان، بينما في الشمال، حيث تسيطر طوائف مختلفة على كلٍّ من الأرياف والمدن، كانت للمرارات تفسيراتٌ مختلفةٌ وأعماقٌ أكثر شدةً وكثافة. ففي حمص وحماة وإدلب واللاذقية وطرطوس غذت المشاعر الطائفية في كلا الاتجاهين هذه المرارات، فشحنت علاقة مالك الارض الجائرة بالفلاح بحمولةٍ طائفيةٍ تحمل مظالم التاريخ، إضافة إلى حمولتها الحاضرة التي أيقظتها أحداث الثمانينيات وغذتها.

خلاصة القول: يعود اختلاف ألوان القوى المسيطرة إلى أسبابٍ تلعب فيها الحركة الإسلامية دوراً محدوداً جداً، وهي منفعلةٌ فيها أكثر منها فاعلة. وإن أكثر الأثر الذي تركته إنما يعود إلى مجرد حضورها، وتاريخها، وليس إلى اختياراتها الحية وتأثيرها الفاعل المباشر. وهذا يؤكد ما أعتقده في ما يتعلق بمسار الحركة الاسلامية عموماً، من أنها فشلت في تجديد أجهزتها المفهومية عندما تطلبت الظروف الموضوعية منها ذلك، ولذلك فشلت في التحرّر من تاريخها، ومواجهة أخطائها، وتحديد خياراتٍ سياسيةٍ تعزز مساراتها وتحقق أهدافها وتوفر الأثمان على حاضنتها.

1 - بلغة أدق: القوى التي تقاتل النظام، فهناك من القوى المحسوبة على الثورة قوى لا تعترف بالثورة ومشروعها، بل لها مشروعها الخاصّ الذي تقاتل من أجله بغض النظر عن ثورة السوريين ومشروعها، وما يمكن أن تلحقه هذه القوى بالثورة السورية من أضرار.

2 – المعروفون كجيش خالد بن الوليد، والذين ورثوا لواء شهداء اليرموك.

3 – تحضرني أسماء المشايخ: نايف العباس وخالد الجباوي من إنخل، موسى اللكود من الحارة، وحسن الحريري ونعيم الحريري من علما.

4 - https://www.youtube.com/watch?v=R16ep5i42c0

5 - https://www.youtube.com/watch?v=rpKBGW1LPX0

أمان السوريين مستبعدٌ في خطة ترامب لإنشاء مناطق آمنة

ليزي بورتر
موقع newsdeeply- 9 شباط
ترجمة مأمون حلبي

ثمة أسئلةٌ هامةٌ عديدةٌ حول السياسة المحتملة للرئيس ترامب بخصوص إنشاء مناطق آمنة في سوريا، لكن أي خطة، مهما كانت، ستغيّر ديناميات النزاع وتخاطر بخلق انقساماتٍ أعمق في المشهد السياسيّ والاجتماعيّ في البلاد.

عندما أيّدت هيلاري كلينتون إنشاء منطقة حظر طيرانٍ ومناطق آمنةٍ كجزءٍ من سياستها في خصوص سوريا ردّ ترامب، المرشح الرئاسيّ وقتذاك، أن استراتيجيتها «ستوصل العالم إلى الحرب العالمية الثالثة». لكنه قال مؤخراً إنه «سيُنشئ مناطق آمنةً في سوريا للناس»، وهو ما أثار أسئلةً هامةً حول الطريقة التي ستختلف بها خططه عن الاقتراحات السابقة. لقد تمّ تضمين المناطق الآمنة في مسودة الأمر التنفيذيّ الشهر الماضي «حماية الأمة من الهجمات الإرهابية للقوميين الأجانب»، هذه المسودة التي حدّدت أيضاً الخطوط العامة لتعليق برنامج إعادة توطين اللاجئين السوريين في أميركا. ونصّت أن لدى وزراء خارجية ودفاع الولايات المتحدة تسعين يوماً لإنتاج «خطة تقديم مناطق آمنة في سوريا والمنطقة المحيطة بها».

إن مقابلة السياستين مع بعضهما تُبيّن أن خطة المناطق الآمنة الآن تهدف إلى إبقاء اللاجئين خارج أميركا أكثر من حمايتهم من العنف. وبالرغم من إسقاط مقترح المنطقة الآمنة من الشكل النهائيّ للأمر التنفيذيّ، المُوقّع في 27 كانون الثاني، يقول المحللون إنه ما يزال يُمثّل جائزة ترضيةٍ لسياسات تقييد تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة. في 29 كانون الثاني ناقش ترامب فكرة المناطق الآمنة مع الملك سلمان. وقد اتفق القائدان، وفق تصريح البيت الأبيض، على «دعم فكرة المناطق الآمنة، إضافةً إلى دعم أفكارٍ أخرى تساعد اللاجئين المُهجّرين نتيجة النزاعات الجارية».

ثمة أسئلةٌ هامةٌ ما تزال مطروحةً في خصوص خطة ترامب، من بينها مكان إقامة المنطقة الآمنة ومصادر تمويلها والجهة الكفيلة برعايتها وحمايتها وكيفية نقل السوريين إليها. وإضافة إلى الترتيبات اللوجستية، ما زال من غير الواضح إن كانت الخطة تهدف إلى إقامة ملاذٍ إنسانيٍّ بحتٍ أو إن كانت جزءاً استراتيجياً من محاولةٍ لإنهاء النزاع السوريّ.

السياسة محكومةٌ بالجغرافيا

المكان الأكثر احتمالاً لأيّ منطقةٍ آمنةٍ هو شمال سوريا، في أراضٍ تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. قد يخلق هذا الأمر توتراً مع تركيا، التي كانت تدعم فكرة المنطقة الآمنة في شمال سوريا منذ وقتٍ طويل، غير أن زيادة تعاون أميركا مع القوات الكردية لتنفيذ الفكرة من المرجّح أن يثير غضب الأتراك.

وإن قرّرت أميركا أن تكون المنطقة الآمنة في المنطقة التي حرّرتها قوات عملية درع الفرات، وكانت المنطقة محميّةً إنسانيةً حصراً؛ فمن المحتمل أن يبتسم الأسد وحلفاؤه لهذه السياسة لأنها ستكون دعماً إضافياً لاستراتيجيتهم في «إخلاء السكان المُعادين -السُنّة بغالبيتهم- إلى أن يتناقصوا إلى مستوىً يمكن التحكّم فيه وضبطه، وبعدها جلب سكانٍ موالين، عادةً من الميليشيات الشيعية مع أسرهم، لتغيير النسيج السكانيّ بشكلٍ أكبر»، وفقاً لـ كايل أورتون، وهو زميلٌ باحثٌ في جمعية هنري جاكسون. من ناحيةٍ أخرى، التصرّف بدون موافقة دمشق وحلفائها سيزيد من خطر المواجهة العسكرية بين أميركا وروسيا. في هذه الحالة سيكون أمراً أساسياً حماية أيّ ملاذٍ آمن، ما يعني إحضار طيرانٍ يستطيع إسقاط الطائرات الروسية أو السورية التي تخترق المنطقة، وسيحتاج الأمر إلى مزيدٍ من الجنود الأميركيين أو المدعومين أميركياً لحماية الحدود البريّة. تتراوح التقديرات السابقة لعدد الجنود بين 15 و30 ألفاً، مع تكاليف إجماليةٍ تصل إلى مليار دولارٍ شهرياً.

إعمار المناطق الآمنة سكانياً

كيفما تطورت الخطة، فإن المناطق الآمنة ذات التطبيق الأميركي تزيد من مخاطر وضع حدودٍ للجغرافيا السياسية والاجتماعية لسوريا. التوترات بين المجموعات العرقية والدينية والاجتماعية قد تحدّ من إمكانية الوصول إلى المحميّة المفترضة. فالسوريون الأكراد قد يخافون من إجبارهم على العيش في أراضٍ يسيطر عليها الأتراك والسوريون العرب خشية سوء المعاملة، والسوريون العرب قد يخشون نقلهم إلى مناطق كرديةٍ لذات السبب. يقول أورتون: «السكان المهددون هربوا إلى مناطق «الدولة الإسلامية» من قبل -مثلاً، حول الشدادي- عوضاً عن أن يقعوا تحت حكم القوات الكردية».

يقول سامر دعبول، وهو ناشطٌ إعلاميٌّ في محافظة إدلب: «ستعطينا المناطق الآمنة الفرصة لنعيش دون طائراتٍ فوقنا. لكنّ النقطة المهمة -والخوف الأكبر- هو إذا كان ذلك هو بداية الانقسامات. لسنا مع حلولٍ مؤقتة. نحتاج إلى معالجة السبب الرئيسيّ للمشكلة، ويكون هذا بتخليص الشعب من بشار الأسد».

عمارة قبر حافظ الأسد وحرّاسه

حراس الضريح

بدأت قصة ضريح حافظ الأسد حين مات ابنه باسل، بحادث سيارةٍ في العام 1994، ودفن في أرضٍ على أطراف القرداحة. وحُدّد موقع الدفن وقتها بحيث يشاهَد الضريح، الذي سينشأ لاحقاً، من مسافاتٍ بعيدة.

لا يُعرف المعماريّ الرئيسيّ الذي صمم المبنى، لكن افتقاده الموهبة والذوق، حسب ما يبدو من تجميعه مفرداتٍ هندسيةً من أعمال شهيرة، يدل على أنه واحدٌ من خرّيجي جامعة تشرين أو «دكاترتها» البعثيين. ففي تقليدٍ للمعبد البهائي في الهند -رغم قشرياته على شكل وردة- تألف المسقط الأفقيّ للضريح من تقاطع مربعين، ليبدو نجمياً بـ(16) ضلعاً، تحدد ثمانية مثلثات، تتوسط كل منها قبةٌ صغيرةٌ في السقف. يقع قبر باسل تحت واحدةٍ من هذه القباب، وكذلك الأمر مع قبري مجد وأمهما أنيسة، لتظل ثلاثة محلاتٍ شاغرة، لبشرى وبشار وماهر، فيما تشغل مسارات الدخول والخروج مسقط القبتين الأخيرتين. وفي المركز، تحت القبة الكبرى، قبر حافظ الأسد الذي عرضت عليه، على الأرجح، المخططات والمجسمات التصميمية للضريح قبل الشروع بالتنفيذ، وحتماً هو من أوصى المصمم أن يدخل في مخططاته حساب قبرٍ له، فمن يجرؤ على هكذا توصيةٍ غيره!

أراد المعمار أن يحمل الضريح أبعاداً توحي بالهيبة والتفرّد، فجاء المبنى مكتملاً وغير قابلٍ للإضافة. وأراد، في بعدٍ آخر، أن يرسل إيحاءاتٍ دينيةً من الخارج ومن الداخل أيضاً، إذ يمشي الزائر من الباب الخارجيّ مسافةً ويصعد أدراجاً ليصل الى الضريح، ثم يدخل من بابٍ غير واسع مستقبلاً القبر المركزيّ ولا يستدبره، ليطوف باتجاهٍ موجب مثلَ الطواف حول الكعبة، حسب ما تفرض مسارات الحركة، انطلاقاً من باب الدخول. كانت كل تلك الطقوس محترمةً من جانب الزوار قبل الثورة، ولكن الحال تغيّر بعدها، فدبت مظاهر فوضى غير مقصودةٍ بالطبع، وصار خرق «قدسية» المكان، باستدبار القبر من قبل ملتقطي صور السيلفي خاصةً، أمراً مألوفاً. وبلغت الخروقات حدّ أن الفنانة رغدة زارت الضريح سافرةً ببنطالٍ مموّه، لتجلس تقريباً في مكانٍ كان محرّماً على أمثالها من قبل، فوق رأس حافظ الأسد. فضلاً عن تحلل حراس الضريح أنفسهم أحياناً من اللباس الرسميّ، ومن الضوابط الأخرى، بالتدخين على الباب وربما قرقعة المتة، كأنهم أمام كشكٍ أو مجرّد مفرزة.

تدير الموقع وتحرسه وحدةٌ خاصةٌ من الحرس الجمهوريّ تسمى «سرية الضريح». في الأيام العادية تقابل كل ثلاث ساعات حراسةٍ للعناصر ست ساعات استراحة. ويتغير البرنامج كلياً في الأيام النوعية التي تصادف ذكرى وفاة أحد «الغوالي» المدفونين في الضريح، إذ يستنفر الجميع طوال النهار، وتشغل الاذاعة الخارجية على تلاوة القرآن أو على كلماتٍ منتقاةٍ لحافظ الأسد مصحوبةٍ بموسيقى تصويريةٍ مؤثرة.

قبل الثورة كان عدد أفراد سرية الضريح نحو مئتين من مجندين ومتطوعين، ضباطاً وصف ضباط، بإمرة عقيد. ثم تقلص العدد خلال هذه السنوات مع كل مجموعةٍ تنقل منها الى جبهات القتال، ليصير لسرية الضريح هي الأخرى «شهداء» بمن لقي حتفه من عناصرها في المعارك.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

SNP

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina
/3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

الأتارب

السحارة

عدسة محمد شاكردي - وكالة قمرة - خاص عين المدينة